الأمم المتحدة S/PV.5843

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٤٣**

الخميس، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرياس	(بنما)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زمين
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2008/26)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-24760 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2008/26)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أُبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا والبرازيل والبرتغال وتيمور – ليشتي وسلوفينيا والفلبين ونيوزيلندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سانتوس (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس. وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/26، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): يسرني ويشرفني أن أعرض التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، الذي يغطي الفترة من ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وكما تعلمون، توجه الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كاهاري، إلى نيويورك لإحاطة المجلس علما، لكنه عاد إلى تيمور – ليشتي على إثر الأحداث الفاجعة التي وقعت في ١١ شباط/فبراير، عندما تعرّض الرئيس خوسيه راموس – أورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو للاعتداء في ديلي. وكان حضور السيد كاهاري ومساعيه الحميدة خلال هذه الفترة العصيبة في تيمور – ليشتي أمرا أساسيا.

أصابت أحداث ١١ شباط/فبراير في تيمور – ليشتي المجتمع الدولي برمته بالصدمة، كما عبر عن ذلك بيان الأمين العام آنذاك. ويسرني أن أبلغ المجلس أن الحالة الأمنية، منذ إحاطتنا الإعلامية للمجلس على أثر ذلك الحدث، بقيت هادئة في تيمور – ليشتي. والواقع أنه لم يقع أي حادث أمني آخر يُذكر في ذلك البلد.

وأُبدي ارتياحي لإبلاغ المجلس أن الرئيس راموس - أورتا، وإن كان لا يزال في المستشفى، فإن حالته مستقرة وأن الأطباء يأملون في أنه سيسترد عافيته تماما.

وبغية تأمين النظام العام وتيسير العمليات الأمنية الجارية لإلقاء القبض على مرتكبي هجمات ١١ شباط/فبراير، اعتمد البرلمان قرار تمديد حالة الحصار لمدة ٤٨ ساعة، التي أُعلنت يوم ١١ شباط/فبراير، عشرة أيام أخرى، أي إلى ٢٣ شباط/فبراير، وقد تُمَدد مرة ثانية. وتفرض حالة الحصار قيودا على التنقل ليلا ومنعا للتجول من الساعة الثامنة مساء إلى السادسة صباحا ومنعا لمظاهرات الجماهير. وقد تصرفت الحكومة والبرلمان، باتخاذهما تلك التدابير، بضبط النفس والاحترام التام لأحكام الدستور ولحقوق الإنسان.

وبالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، أبدت الحكومة منذ صباح ١١ شباط/فبراير حسا قياديا في الاضطلاع بالعمليات الأمنية وتنسيقها. وبالإضافة إلى جهود شرطة الأمم المتحدة وقوات الأمن الدولية - التي استكمل قوامها بقوات إضافية من عناصر الجيش والشرطة - أنشأت حكومة تيمور - ليشتي، بالقرار رقم ٢٠٠٨/٣، الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ١٧ شباط/فبراير، قيادة مشتركة للقوات المسلحة في تيمور - ليشتي وقوة الشرطة الوطنية فيها، للقيام بعمليات أمنية أثناء حالة الحصار. واستنادا إلى المناقشات التي جرت بين الممثل الخاص والحكومة والرسائل المتبادلة مع رئيس الوزراء في ٢١ شباط/ فبراير، تم الاتفاق على أن ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين يشاركون، لفترة محدودة من الوقت، في العمليات التي تضطلع بها القيادة المشتركة، لن يكونوا تحت الإشراف المباشر والمسؤولية المباشرة لمفوض الشرطة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، الذي يخدم أيضا بصفته القائد العام المؤقت لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، خلال تلك الفترة.

وتبقى جميع العناصر الأخرى للترتيب التكميلي المتعلق بأعمال الشرطة بين حكومة تيمور - ليشتي والأمم المتحدة دون تغيير. وفي إطار منتدى التنسيق الثلاثي، أقيمت آليات جديدة لتعزيز التنسيق بين القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية. واعتبارا من ١٩ شباط/فبراير، يعقد اجتماع يومي بين قادة جميع المؤسسات الأمنية. وعلاوة على ذلك، يعقد اجتماعان يوميان، اعتبارا من ١٨ شباط/فبراير، بين مفوض الشرطة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقائد قوات الأمن الدولية في إطار لجنة جديدة لتنسيق المساعدة الدولية.

(تكلم بالانكليزية)

وفي أعقاب الهجمات مباشرة، اجتمع القادة التيموريون من كل الأحزاب للحث على إشاعة الهدوء، ولا يزال السلام يسود البلد، بما في ذلك أثناء جميع مراسم الدفن الخاصة بألفريدو رينادو وأحد شركائه، اللذين قُتلا خلال الهجوم على مقر إقامة الرئيس. ولا تزال قوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بالتنسيق مع قوات الأمن الدولية والقوات المسلحة التيمورية، في حالة استنفار أمني قصوى، وتجري التحقيق في الهجمات التي شُنت ضد الرئيس ورئيس الوزراء.

وقبل تناول التطورات التي استجدت منذ صدور تقرير الأمين العام، أود أن أتشاطر مع الحضور بعض الملاحظات بشأن الهجمات المأساوية التي شُنت ضد الرئيس ورئيس الوزراء. ورغم أنه لم يعرف بعد الأثر الكامل المترتب

على هذه الأحداث، فإنه لا يمكن قياس مدى استقرار الدولة على أساس حدوث أو غياب أعمال العنف وحالات الطوارئ فحسب، بل أيضا على أساس كيفية تصدي الدولة لهذه التحديات. وكما نقلنا في إحاطتنا الإعلامية الأخيرة، من المؤكد مرة أخرى أنه، في أعقاب أحداث ١١ شباط/فبراير، التزمت حكومة تيمور - ليشتي والبرلمان وجميع الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة، والمؤسسات الأمنية والسكان بوجه عام، الهدوء وضبط النفس وأولت الاحترام الواجب للدستور وسيادة القانون. ولم يحدث ما كان يساور البعض من خوف من تدهور الأوضاع وحدوث أزمة تزعزع الاستقرار في البلاد، بينما أبدت مؤسسات الدولة والمواطنون القدرة على التحمل. ويحدونا الأمل في أن يواصل جميع القادة السياسيين في البلد والسكان بوجه عام، الامتناع عن إضفاء الطابع السياسي على هذه الأحداث الرهيبة.

وبالطبع، تثير أحداث ١١ شباط/فبراير بعض المسائل الخطيرة المتصلة بالأمن التي ينبغي معالجتها. وبالرغم من ذلك، فإن مسار الأحداث التي وقعت خلال الأيام العشرة الماضية تعزز أهمية استمرار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بمشاركة التيموريين، في التركيز على الجهود المبذولة في المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في تقرير الأمين العام، ألا وهي استعراض وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي.

وبينما لم تحل المشاكل الملحة لمقدمي الالتماسات، لا يزال عدد الملتمسين الذين بدأوا في التجمع في ديلي منذ أسبوعين، استجابة لدعوة الحكومة بشأن متابعة المناقشات المتعلقة بحل مظالمهم، يتزايد ليصل إلى حوالي ١٥٥ ملتمسا بمنتصف الأسبوع، ومن المتوقع أن ينضم إليهم كثيرون. وفي أعقاب وفاة رينادو، تُكثِّف الحكومة جهود التوعية التي تبذلها من أجل انضمام أتباعه إلى هذه المناقشات، بأمل أن تصبح الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ شباط/فبراير نقطة تحول في هذه العملية.

وأظهرت زيارة بعثة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، والزيارة التي قام بها الأمين العام في منتصف كانون الأول/ديسمبر إلى تيمور - ليشتي، الدعم القوي المتواصل الذي يقدمه المجتمع الدولي للشعب التيموري، باعتبار أن هاتين الزيارتين هما الأوليان من نوعهما منذ أن استعاد البلد استقلاله من أكثر من خمس سنوات مضت. وعلى نحو ما أوضح مجلس الأمن، فقد شدد الأمين العام على أن الجهود المكثفة لتعزيز الحوار من أجل نزع فتيل التوترات الحالية وتشجيع التوصل إلى توافق سياسي أكبر في الآراء، بالإضافة إلى تعزيز العمليات الديمقراطية الشاملة، ستكون أمورا أساسية لتحقيق الاستقرار والرفاه المستدامين في تيمور - ليشتي. ولذلك تؤكد الزيارتان على أهمية تحقيق مزيد من التقدم نحو تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها كل الأطراف في سياق اتفاق الأحزاب السياسية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧. وكما يعرف أعضاء المجلس، فقد حدد الاتفاق الشمول والمشاركة بوصفهما من مبدأين أساسيين للحكم الرشيد، بالإضافة إلى ضرورة ضمان الدور المفيد والبنَّاء لأحزاب المعارضة في البرلمان ومشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ومن دواعي الأمل أنه منذ هاتين الزيارتين الرفيعتي المستوى، بُذلت جهود جادة في هذا الاتجاه بقيادة الرئيس راموس - أورتا، الذي قطع زيارته الرسمية للبرازيل ببضعة أيام لكي يعود إلى ديلي في ٣ شباط/فبراير.

وفي الاجتماع الذي عُقد في ١٧ كانون الثاني/يناير، أجرى الرئيس راموس - أورتا، ورئيس الوزراء غوسماو، ورئيس الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، لو - أولو

غوتيريس، والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، ألكاتيري، محادثات بناءة بشأن احتمال إنشاء آليات لتعزيز اتخاذ المزيد من النهج الشاملة لمعالجة المشاكل الملحة في البلد. وفي ٧ شباط/فبراير، عقد الرئيس اجتماعا آخر، في منزله، بين قادة الأحزاب الأربعة التي تتشكل منها الحكومة الائتلافية، والتحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، والجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، لمواصلة مناقشة إنشاء آليات للتعاون للمشاركة في معالجة هذه المسائل الملحة، مثل تلك المتعلقة بالمشردين داخليا ومقدمي الالتماسات والمتهم الهارب رينادو آنذاك، بالإضافة إلى القضايا المهمة الطويلة الأجل الخاصة باستعراض وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز قطاع العدالة والإدارة العامة.

وكان اجتماع ٧ شباط/فبراير، بجميع المقاييس، خطوة إيجابية أخرى إلى الأمام بتوصل الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن استحسان هذه الآلية، وبالتطلع إلى إجراء المزيد من المحادثات في الأسبوع التالي. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٧ شباط/فبراير، أشار الأمين العام للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، ماري ألكاتيري، بشكل إيجابي إلى التقدم المحرز في تلك المناقشات والجهود التي تبذلها كل الأطراف المعنية لتهيئة بيئة تشاركية تسع الجميع لتمكين البلد من المضي قدما. واضطلع الرئيس راموس - أورتا بنفسه بدور حاسم في جمع الأطراف معا، ويحدوني الأمل في أن تواصل الأطراف لقاءها للمحافظة على استمرار الزخم الإيجابي لحين شفائه. وستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بذل مساعيها الحميدة لتيسير تلك العملية.

وبذل رئيس البرلمان الوطني، فيرناندو ''لا ساما'' دي أروخو، جهودا بناءة في العمل على إنشاء لجنة برلمانية مخصصة تضم جميع الأحزاب لمعالجة القضايا الملحة المتعلقة بالمشردين داخليا ومقدمي الالتماسات. وأيدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تلك الجهود، ورغم أن الأحداث الأخيرة غطت على هذه المبادرة الخاصة في الوقت الحالي، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ستواصل دعم جميع هذه المبادرات من أجل تعزيز التعاون فيما بين الأحزاب.

وتستخدم أيضا آليات أخرى أنشئت من قبل لتعزيز الحوار بشأن القضايا المهمة التي تواجه البلد، وعلى رأسها الاجتماعات الثنائية الأسبوعية التي يعقدها الممثل الخاص، على التوالي، مع الرئيس، ورئيس الوزراء، والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، بوصفها الحزب الحائز على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان؛ والاجتماعات العادية التي يعقدها الممثل الخاص مع رئيس البرلمان الوطني، وقادة الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني؛ والاجتماعات التي تعقدها كل أسبوعين لجنة التنسيق الرفيعة المستوى والمنتدى التنسيقي الثلاثي. وبناء على طلب الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة عقد الممثل الخاص أيضا اجتماعا لقيادة الحزب في ٦ شباط/فبراير بشأن استعراض وإصلاح قطاع الأمن، تم خلاله التوصل إلى اتفاق بشأن عقد اجتماعات على المستوى التنفيذي كل أسبوعين لتبادل الآراء والمساهمة في هذه العملية.

وعلى النحو الذي أبرزه القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، فإن المهام الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي واسعة النطاق - وهو أمر مفهوم، نظرا للتحديات المتعددة الأوجه التي تجابه تيمور - ليشتي. وفي ذلك الصدد، أود أن أتطرق بصورة موجزة إلى بعض المسائل الرئيسية التي طرحت في تقرير الأمين العام. إن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأجل ويجب تناولها بطريقة كلية، مع مراعاة العديد من العوامل. وسيسهم المدخل الواسع الذي يقدمه المجتمع المدني لعملية إصلاح قطاع الأمن في إيجاد شعور بالملكية العامة اللازمة لدعم زيادة تطوير قوات الأمن، التي تتصرف

بطريقة محايدة مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان. وتشكل الدراسة الاستقصائية التي أجريت على مستوى البلد بقيادة الحكومة ودعم الأمم المتحدة والرامية إلى التأكد من آراء سكان تيمور – ليشتي بشأن قطاع الأمن عنصرا حيويا لضمان مشاركة قطاع واسع من أصحاب المصلحة.

وعلى النحو الذي تم التأكيد عليه في تقرير الأمين العام، وبعد انتخابات عام ٢٠٠٧ كرست الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة اهتماما متزايدا لإصلاح الشرطة الوطنية وإعادة بنائها. وباستكمال عملية التمحيص، ركزت الشرطة التابعة للبعثة تركيزا أكبر على التطوير المهني لفرادى ضباط الشرطة الوطنية التيمورية من خلال التدريب والتوجيه، فضلا عن التعزيز المؤسسي للشرطة الوطنية التيمورية بوصفها دائرة محايدة ومهنية ويمكن الاتكال عليها. وأود أن أؤكد مجددا على ضرورة أن تزود البلدان المساهمة بأفراد الشرطة الضباط بالخبرة اللازمة في التدريب والتوجيه، بما في ذلك الضابطات، وهو أمر هام أيضا نظرا لتزايد وقوع أعمال العنف القائم على نوع الجنس في البلد. كما أود الإشارة إلى أن معدل الضابطات العاملات في الشرطة الوطنية التيمورية يبلغ أربعة أضعاف معدلهن في الشرطة التابعة للبعثة. وريثما تطور الشرطة الوطنية قدراتها بشكل أكمل، سيكون الأمر الأساسي هو استمرار وجود قوي لشرطة البعثة، بما في ذلك الوحدات المشكلة الأربع للشرطة، بغية ضمان الاستقرار من أجل البناء على المكاسب التي تحققت خلال فترة الولاية الحالية.

وفي ٤ شباط/فبراير، تولت الشرطة الوطنية التيمورية قيادة ثلاثة مراكز للشرطة في ديلي تحت الإشراف والتوجيه المستمرين لشرطة البعثة، التي تظل متمركزة في تلك المواقع، ولكن بأعداد مخفضة. وستؤخذ بعين الاعتبار نتائج عملية التسليم التجريبي تلك والدروس المستخلصة في المضي قدما بالنقل التدريجي والمرحلي لمسؤولية إنفاذ القانون إلى الشرطة الوطنية التيمورية في جميع أنحاء البلد. وعلى النحو المحدد في تقرير الأمين العام، فإن إحراز تقدم في النقل المرحلي سيتوقف جزئيا على زيادة قدرات فرادى ضباط الشرطة الوطنية التيمورية من خلال عمليات مستمرة ومنظمة للتوجيه، فضلا عن التواجد المادي في مكان واحد. وبينما تسلم مراكز الشرطة، والمقاطعات في نهاية المطاف، إلى الشرطة الوطنية، سيجري نشر ضباط الشرطة التابعين للبعثة، وفي إطار القوام المأذون به، بشكل مطرد في المقاطعات الفرعية والوحدات المتخصصة – مثل وحدة خفر الحدود – التي لا تستفيد حاليا من وجودها على أساس التفرغ كل الوقت. وبعثة الخبراء التي ستلحق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في أواخر آذار/مارس بغية إجراء تقييم شامل لاحتياجات الشرطة الوطنية التيمورية، فضلا عن إجراء التعديلات اللازمة الممكنة لمجموعات مهارات الشرطة التابعة للبعثة، ستكون بالغة الأهمية في زيادة صقل تلك المبادرات.

ومع أن إصلاح الشرطة الوطنية التيمورية وإعادة بنائها عملية ستستغرق بضعة أعوام، فإن إحراز تقدم خلال هذا العام سيكون أمرا بالغ الأهمية في تحديد الاتجاه والاستراتيجيات التي يتعين اتباعها على الأجل الطويل. وفي المضي قدما في تقديم المساعدة لإعادة بناء الشرطة الوطنية التيمورية، لا بد أن تشكل جهود الشرطة التابعة للبعثة جزءا من استراتيجية كلية أكبر تضعها حكومة تيمور – ليشتي بالتنسيق مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، الذي ستظل مساعدته الثنائية أساسية أيضا في الأجلين المتوسط والطويل. وكما هو الحال في أي مهام تكلف بها البعثة، فإن تفهم السكان التيموريين ومساندتهم عنصر هام ورئيسي لإحراز النجاح. وتحقيقا لتلك الغاية، شارك مفوض الشرطة التابعة للبعثة وكبار ضباط الشرطة الآخرون في كانون الثاني/يناير في سلسلة اجتماعات للتوعية العامة مع مجموعات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد.

ودائرة الشرطة التيمورية هي أحد عناصر الهيكل الواسع لسيادة القانون الذي يشمل المحاكم ومكتب المدعي العام ومحامي الدفاع ونظام الإصلاحيات، فضلا عن الإطار القانوني، وهي جميعا بحاجة إلى زيادة الدعم الدولي إذا أريد معالجة تزايد القضايا المتأخرة وتعزيز مصداقية نظام العدالة في أعين السكان التيموريين.

إن ضمان الوصول إلى العدالة، وكشف الحقيقة، وإرساء أسس المحاسبة ذات المصداقية على الجرائم المرتكبة، وتقديم التعويض للضحايا، وتشكيل سوابق سليمة للمستقبل، كلها عناصر حيوية ما زالت موضع اهتمام بالغ. وكخطوة إيجابية في هذا الاتجاه، وقّعت البعثة وحكومة تيمور – ليشتي في ١٢ شباط/فبراير على اتفاق يتعلق بمساعدة الأمم المتحدة لمكتب المدعي العام في استكمال التحقيقات المعلقة لوحدة الجرائم الخطيرة السابقة. والتحقيقات بدأت بالفعل. وبالرغم من القيود التي يواجهها النظام القضائي، ثمة تقدم ملحوظ أيضا في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق. كما أن البعثة ما فتئت مستعدة لتقديم المساعدة للحكومة والبرلمان في ما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور – ليشتي.

وبالرغم من أن المهام الموكلة إلى البعثة لا تشمل بصورة مباشرة تقديم المساعدة لزيادة تطوير قوات الدفاع الوطنية التيمورية، سيكون أمرا بالغ الأهمية للعمل المتماسك لقطاع الأمن بأسره زيادة تعزيز قدرات مؤسساته وسياساته وعملياته. وفضلا عن ذلك، فإن تطوير العلاقات التعاونية والثقة بين الشرطة الوطنية التيمورية وقوات الدفاع الوطنية التيمورية أمر حيوي لتحسين إمكانية العمل المشترك بين تلك المؤسسات الأمنية، فضلا عن تحمل مسؤولية إنفاذ القانون من جانب الشرطة الوطنية التيمورية بشكل مطرد. ولذلك فإن استمرار الدعم الدولي سيكون أمرا هاما لاستمرار جهود قيادة قوات الدفاع الوطنية التيمورية، تحت قيادة العميد تاور ماتان رواك، بغية زيادة تطوير القوات المسلحة بحيث تتمكن من الاضطلاع بدورها العسكري على نحو مناسب في ظروف السلام.

إن تيمور – ليشتي تواجه تحديين إنسانيين مترابطين هما: تسوية حالة المشردين داخليا المتبقين والبالغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء البلد، مع وجود ٣٠ ٠٠٠ في مخيمات في ديلي، ومعالجة نقاط الضعف الطويلة الأجل والمزمنة التي قد تحدث أثرا إنسانيا مباشرا على السكان قاطبة. وتشكل حالة المشردين داخليا شاغلا سياسيا وأمنيا، فضلا عن كونها شاغلا إنسانيا، وإلى حد كبير فإنها لا تعتبر قصيرة الأجل أو يسيرة الحل. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، شارك الممثل الخاص للأمين العام كاهاري، والرئيس راموس – أورتا، ورئيس البرلمان الوطني فرناندو دي أر وخو، ورئيس الوزراء غسماو، وقائد قوات الدفاع الوطنية التيمورية رواك، في اجتماع مع المشردين داخليا، كان هو الاجتماع الأول من نوعه الذي يعقد مع القيادة الوطنية الحالية. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، عقد رئيس الوزراء ووزير التضامن الاجتماعي اجتماعا مع مديري مخيم المشردين داخليا. والبعثة شجعت تلك المبادرات بفعالية وستواصل تشجيعها، فضلا عن النداء الذي وجهه رئيس الوزراء إلى المشردين داخليا بضرورة أن يسمو جميع سكان تيمور – ليشتي على السياسات الحزبية بغية تسوية المسائل الحرجة التي تواجه البلد.

إن إيجاد حل دائم لحالة المشردين داخليا، من خلال العودة الطوعية أو نقلهم إلى أماكن أخرى، سيتطلب اتخاذ نهج كلي يستند إلى عدد من العوامل، منها تحسين البيئة الأمنية، وتعزيز الإطار القانوني لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي والممتلكات، والتنشيط الاقتصادي وأنشطة كسب الرزق في جملة أمور. وكما ذكر سابقا، وكخطوة أولى إلى

الأمام في الانتقال من المساعدة الغذائية الشاملة إلى المساعدة المستهدفة المقدمة إلى الأشخاص الضعفاء، يسرني أن الحصص التموينية التي توزع على المشردين داخليا تم تخفيضها اعتبارا من شباط/فبراير بنسبة ٥٠ في المائة بدون وقوع أي حادث أمني كبير، بالرغم من أن ما يزيد قليلا على نصف المستفيدين رفضوا الحصص التموينية المخفضة.

وتشمل أوجه الضعف المزمنة والطويلة الأجل في البلد قابليته لوقوع الكوارث الطبيعة. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز الشهر الماضي تحديدا، عصفت عواصف هوجاء بأجزاء من البلد. ووفقا لمركز عمليات الكوارث، أصيب أكثر من ٧٠٠ منزل بأضرار أو دمرت. وتلك الحوادث، إلى جانب غزو للجراد، سببت أيضا ضررا كبيرا للمحاصيل قد تكون له آثاره على الأمن الغذائي. وقدمت الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون المساعدة للحكومة في تقييم الأضرار والاستجابة لها، ولكن البلد بحاجة إلى تعزيز قدرات مؤسساته للتصدي لتلك الحوادث. كما أن العوامل الأخرى، بما في ذلك الانعدام المزمن للأمن الغذائي، يمكن أن تؤثر سلبا على الحالة الإنسانية. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي أن نسبة ٢٠ في المائة من السكان لا يتمتعون بالأمن الغذائي وأن نسبة ٢٣ في المائة آخرين معرضين بقدر كبير لخطر انعدام الأمن الغذائي.

وفضلا عن ذلك، فإن سبل كسب الرزق في الأرياف ضعيفة وتنشئ احتمال الهجرة إلى المناطق الحضرية غير المهيأة للتعامل مع زيادة السكان.

ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى برامج قصيرة ومتوسطة الأجل للتوظيف. وعلى الرغم من العائدات النفطية الكبيرة للبلد، فإن التشريع الحالي بشأن إدارة صندوق تنمية النفط يحد من كمية الموارد التي يمكن أن تتدفق إلى ميزانية الدولة ولا يسمح بالتحميل المسبق للنفقات، على النحو الذي قد يكون مطلوبا لانطلاق الاقتصاد ومعالجة المسائل الاجتماعية – الاقتصادية الملحة.

وذكر الأمين العام في تقريره إلى المجلس أن أداء البرلمان، والحكومة، ومؤسسات الدولة الأخرى يدل على حدوث تقدم في الاستفادة من المكاسب التي حققتها العملية الانتخابية السلمية، فضلا عن الالتزام باستعادة الأحوال العادية عقب أزمة عام ٢٠٠٦. وأكد الأمين العام أيضا على ضرورة معالجة المسائل السياسية والأمنية الحرجة عن طريق عمليات شاملة وتعاضدية، وأهمية اضطلاع المعارضة بدور هادف وبنَّاء.

وأود في الختام أن أقول إن تصرف الحكومة والبرلمان والمعارضة في مواجهة الأحداث المفجعة التي وقعت في ١١ شباط/فبراير كان مثاليا، وأن مؤسسات الدولة عملت بالفعل وفقا للدستور. وذلك أمر مشجع بحق. بيد أن اقتراب تيمور – ليشتي من شفا الانهيار الفعلي يبين مدى أهمية وإلحاحية معالجة عدد من المسائل هي: من تبقى من مناصري رينادو الذين صدرت بشأنهم أوامر اعتقال، ومقدمو الالتماس، والمشردون داخليا.

لقد ظلت تلك المسائل الملحة بدون حل منذ أزمة عام ٢٠٠٦. وينبغي أن يكون بالمستطاع حل كل من هذه المسائل في حد ذاتها عن طريق بذل جهد متضافر عبر المجال السياسي. وكانت الجهود المبذولة مؤخرا بقيادة الرئيس راموس – أورتا للجمع بين المؤتمر الوطني لحزب الجبهة الثورية، والائتلاف الحكومي واعدة ويلزم مواصلتها. وسيسمح حل هذه المسائل الآنية الأهمية للبلد بأن يولي كامل اهتمامه للتحديات الأساسية الاجتماعية – الاقتصادية الكامنة – وبخاصة الفقر الواسع الانتشار والبطالة الهائلة بين الشباب – التي ستظل تتهدد الاستقرار السياسي لتيمور – ليشتي، إن لم تعالج.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الهامة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل تيمور – ليشتي.

السيد سانتوس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أبلغ المجلس باعتذار نائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس الذي سافر إلى نيويورك في الأسبوع الماضي لحضور هذه المناقشة، ولكن أحداث ١١ شباط/فبراير، كما نعلم جميعا، اضطرته إلى العودة قبل موعده إلى البلد.

وبعد العرض الشامل والثاقب الذي قدمه وكيل الأمين العام غينو، ونظرا لضيق الوقت، سأتلو عليكم جزءا من بياني فحسب. وسيعمم كامل النص في القاعة.

واسمحوا لي أعرب، باسم حكومة تيمور – ليشتي وشعبها عن امتناننا لعقد جلسة طارئة عقب محاولة اغتيال كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في جمهورية تيمور – ليشتي مباشرة (انظر S/PV.5833). وكان ذلك بالفعل حدثا مفجعا؛ وهجوما على القائدين المنتخبين ديمقراطيا في بلدي.

وعقب محاولتي الاغتداء الفاشلتين اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لإلقاء القبض على الجناة وتقديمهم إلى المحاكمة، مع التقيد الصارم بأحكام دستورنا والقوانين المحلية. وتلتزم الحكومة تمام الالتزام بالتقيد بأعلى معايير حقوق الإنسان في جهودها لتسوية الموقف. ويجري التحقيق الآن لتحديد الحقائق التي أدت إلى محاولة اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعلم المجلس بأن الرئيس راموس – أورتا يتلقى رعاية طبية ممتازة في داروين، أستراليا، وأنه يتماثل الآن للشفاء. وباسم الرئيس خوسيه راموس – أورتا وأسرته، أود أن أعرب عن امتنانهم وشكرهم لما تلقوه من آلاف الرسائل، بالتعاطف والإعراب عن أطيب التمنيات من كل بقاع العالم. وأود، بصفة خاصة، أن أشكر الأمين العام، وممثلي الدول الأعضاء، وأعضاء الأمانة العامة، وكل من أعربوا عن تضامنهم وتمنياتهم الطيبة.

ونتقدم بعميق الشكر للحكومة الأسترالية لتلبيتها، عن طريق قوات الأمن الدولية، للاحتياجات الطبية العاجلة للرئيس في ديلي، ولتوفيرها أفضل رعاية طبية ممكنة، مما أتاح الفرصة لاستقرار حالته الصحية على الفور. ولولا توفر هذه الرعاية، كان يمكن أن تكون النتيجة أكثر مدعاة إلى الأسى لشعب تيمور – ليشتي. ونود أيضا أن نشكر حكومة أستراليا، وبخاصة رئيس الوزراء كيفين رود ووزير الخارجية ستيفان سميث، للاستجابة الفورية لطلبنا زيادة التدابير الأمنية في تيمور – ليشتي.

ونعرب عن خالص امتناننا لصديقنا الوفي السفير كومالو لقيادته الفريق الأساسي المعني بتيمور – ليشتي. وردا على بيان ألقاه في شباط/فبراير ٢٠٠٧ رئيس الوزراء حينئذ خوسيه راموس – أورتا في هذه القاعة ذاتها، ذكر السفير كومالو أن تيمور – ليشتي قد لا تكون مركز العالم، ولكن تيمور – ليشتي بالنسبة لجنوب أفريقيا هي بالفعل مركز العالم. وبعد ذلك بعام واحد، ندرك الآن أن السفير كومالو كان يعني ما يقول.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تشرف بلدي بزيارة بعثة مجلس الأمن له، بقيادة السفير كومالو. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، نظمت زيارة أخرى رفيعة المستوى بقيادة الأمين العام نفسه. وبرهنت الزيارتان على استمرار الالتزام والدعم اللذين تحظى بهما تيمور – ليشتي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعد خمس سنوات من استعادة الاستقلال. وعلاوة على ذلك، أتاحت هاتان الزيارتان فرصة مثالية للاشتراك مع الجهات المعنية المحلية، مع الاطلاع المباشر، في الوقت ذاته، على التطورات والتحديات التي

تواجه ديمقراطيتنا الفتية. والأثر الإيجابي لهاتين الزيارتين واضح جلي.

ولا يزال استمرار وجود الأمم المتحدة أساسي الأهمية لتوطيد دعائم السلم والأمن، وإبراز دورنا ومسؤوليتنا الجماعيين في حل أسباب الأزمة. وعلينا، في الوقت ذاته، أن نزيل التصور القائل بأننا أصبحنا معتمدين على المجتمع الدولي بشكل مفرط في حل مشاكلنا الداخلية الخاصة.

وتعرب حكومتي عن عميق تقديرها للأمين العام لتقريره الشامل (S/2008/26) ولوكيل الأمين العام جان – ماري غينو على عرضه الثاقب. وتقبل حكومة تيمور – ليشتي تماما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وتؤيدها بقوة. ويفي تمديد الولاية لمدة عام، مع المحافظة على نفس الأهداف الواسعة والقوام الحالي باحتياجات وتوقعات حكومة تيمور – ليشتي وشعبها.

وكما يرد في تقرير الأمين العام، ما زال يتعين معالجة الأسباب الجذرية لأزمة عام ٢٠٠٦ في تيمور – ليشتي. ونوافق على أنه يجب على قادة تيمور – ليشتي أن ينحوا خلافاتهم السياسية جانبا، وأن يركزوا على حل التحديات المتعددة التي تواجه البلد، بما فيها التحديات المتعلقة بالمشردين داخليا والملتمسين. ويتوقف مستقبل بلدنا، إلى حد كبير، على حل الأسباب الجذرية للأزمة.

والحكومة الحالية تولت الحكم منذ ستة أشهر، بجدول أعمال يرمي إلى إصلاح البلد وتنميته. ولقد أحرزنا تقدما لا بأس به في إعادة بناء مؤسساتنا – الشرطة، والهيئة القضائية على وجه الخصوص. وعلى الرغم من بطء هذا التقدم فإنه يدل على التزامنا بإعادة بناء قدرتنا.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي عاملا ممكِّنا قيما. ولكن نجاح أهدافنا أو فشلها يتوقف بالكامل علينا، وليس على المجتمع الدولي. ولا حاجة بي إلى أن أقول إن استمرار دعم المجلس لنا في مجالات الحكم الديمقراطية، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن الحاسمة الأهمية يزيد من فرصنا زيادة كبيرة.

وفي الختام، إننا نختلف في بلدنا في وجهات نظرنا السياسية – وهذا أمر معتاد إلى حد ما وجزء من ديمقراطيتنا الفتية. غير أننا متحدون في تقديرنا للمساهمة القيمة التي تقدمها الأمم المتحدة، والحاجة إلى استمرار وجودها واستدامته في البلد. وسيستغرق حل مشاكلنا بعض الوقت؛ وعنصر الوقت حاسم الأهمية لتوطيد ما تحقق حتى الآن من سلم واستقرار، حتى يمكن أن تحل التنمية محل جو عدم اليقين الذي يشعر به الكثير منا اليوم.

وأخيرا، أود أن أعرب عن أسمى آيات الامتنان وخالص التقدير للرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، بالقيادة المقتدرة لصديقنا السيد أتول كهاري، على ما يبدونه من تفان وما يقدمونه من تضحيات. ونهنئهم على ما يقومون به من أعمال ممتازة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بشكر وكيل الأمين العام غينو، والسفير سانتوس على موافاة المجلس بالمستجدات.

وتشجب الولايات المتحدة الهجومين الأخيرين على الرئيس خوسيه راموس – أورتا، ورئيس الوزراء زنانا غوسماو اللذين قامت بهما مجموعة المتمردين المرتبطة بالمنشق الفريدو رينادو. وشكل هذان الهجومان اعتداء غير مقبول على الحكومة التيمورية.

نرحب بقرار استراليا، الذي اتخذته استجابة للأزمة هذه، بإرسال ٢٠٠ من الجنود الإضافيين لتعزيز قوات الأمن الدولية – وهي إضافة توفر سندا قويا للجهود المبذولة لاستعادة الاستقرار في المنطقة وصونه. وكذلك نشكر استراليا على دعمها الطبي والعسكري الكامل.

وهذه الاعتداءات الأخيرة تظهر بجلاء ضرورة المساءلة بشأن أزمة عام ٢٠٠٦. هذا أمر جوهري لفرض القانون في تيمور – ليشتي. ولتحقيق ذلك الهدف، نحث على تنفيذ توصيات لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم أولئك الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الى العدالة لمحاكمتهم بموجب القانون المحلي.

ونتفق مع توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بتشكيلها الحالي لمدة عام واحد. فهذه البعثة تقوم بدور هام في ضمان استعادة الاستقرار في البلد. وسنعتمد على البعثة لتواصل دعمها للتيموريين في سعيهم لتنمية قدرات قوة الشرطة الوطنية التيمورية وضمان المساءلة بشأن أزمة ٢٠٠٦ وتعزيز قطاع العدالة في العام القادم.

إن الماضي القريب يظهر بوضوح أهمية تطوير قوة شرطة وجيش يتمتعان بالمهنية والفعالية تحت سلطة مدنية، بحيث يمكن توفير الأمن المطلوب لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي تبذلها البعثة حاليا لإصلاح قطاع الأمن. وفيما يخص الاستقرار والنمو طويلي الأجل، نقدر جهود البعثة الرامية إلى تعزيز فعالية نظام العدالة التيموري وتشجيع القيام بمزيد من التقييم لاحتياجات قطاع العدالة.

ورغم التحديات التي واجهتها مؤخرا، فإن على البعثة أن تحافظ على تركيزها المقدّر على الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والاهتمام باحتياجات ضحاياه.

وختاما، نقف مع الأمين العام في دعوته إلى المصالحة بين القادة السياسيين التيموريين والأحزاب المختلفة بهدف التنسيق للتصدي للتحديات التي تواجه البلاد. كما نعرب عن تقديرنا لجهود الممثل الخاص كهاري لتيسير هذا الحوار.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إن كرواتيا، كما يعلم الأعضاء، تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك، نود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية.

نرحب بإتمام الانتخابات الديمقراطية، رئاسية وبرلمانية، بنجاح في عام ٢٠٠٧ ونؤكد من جديد دعمنا للحكومة الجديدة. إلا أننا نشعر بقلق بالغ جراء الوضع الهش حاليا، وبخاصة في ظل أحداث الأسبوع المنصرم. وندين بشدة محاولة الاغتيال الأخيرة التي تعرض لها رئيس تيمور – ليشتي، خوسيه راموس – أورتا والهجوم على موكب رئيس الوزراء زانانا غوسماو.

وفي هذا الصدد، لدينا أيضا فهم متعمق وفريد لهذا الأمر من خلال عملنا مع شرطة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. إننا نشدد على ضرورة تعاون كل الأطراف في التحقيقات بالكامل كيما يتسنى تقديم الضالعين في هذا الهجوم إلى العدالة فورا.

ويأتي هذا دليلا على ضرورة استمرار جهود التنسيق بين القيادة التيمورية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بغية سد الفجوات الراهنة. ولا غنى عن هذه الجهود لصون الاستقرار وتعزيز الحكم الديمقراطي واحترام سيادة القانون. ونحن ندرك جيدا قيمة العمل المنسق لاستعراض الدور المستقبلي لقطاع الأمن، نظرا لأهميته لضمان الاستقرار طويل الأجل.

وكذلك نشدد على أهمية تحقيق المساءلة بشأن الجرائم التي ارتكبت خلال أزمتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦.

ونرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في عدد من المجالات. غير أننا نشعر بالقلق إزاء المعايير غير الملائمة في مجال مكافحة العنف الأسري والعنف القائم على أساس نوع الجنس والعودة السلمية للمشردين داخليا. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لحكومة تيمور – ليشتي في سعيها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلاد.

ونود هنا أن نعرب عن دعمنا لمبادرة الأمين العام بإيفاد فريق خبراء للانضمام إلى بعثة الأمم ا لمتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لتقييم التعديلات الواجب إدخالها على وحدة الشرطة التابعة للبعثة. وندعم جهود السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي وكذلك استمرار البعثة المتكاملة في تحقيق المزيد من التقدم على قاعدة ما أنجز حتى اللحظة. فالبعثة تقوم بدور أساسي في تشجيع حكومة تيمور – ليشتي على مواجهة التحديات القائمة.

لذلك، نؤيد بقوة وحزم تمديد ولاية البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا القادمة.

السيد لى ليونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود في البدء أن أشكر السفير نيلسون سانتوس، الممثل الدائم لتيمور – ليشتي، على بيانه. كذلك أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان – ماري غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في أعقاب الهجومين الأخيرين على رئيس تيمور – ليشتي ورئيس وزرائها، وعلى عرضه لتقرير الأمين العام (S/2008/26).

يفيد التقرير أن شعب تيمور – ليشتي ومؤسساته العامة قد بذلوا جهودا عديدة في مسعاهم لبناء الأمة وتحقيق عملية الانتعاش وذلك بالرغم من الصعوبات الجمة التي يواجهونها في العام الأول من عمر الحكومة والبرلمان الجديدين. غير أن التقرير يفيد أيضا أن التقدم المحرز كان محدودا فإذا استثنينا التقدم الذي أحرزه البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى في أدائهم في مجال صنع السياسات والحوار السياسي، نجد أن ما تحقق في ميادين وأنشطة أخرى ليس بالكثير.

ونتفق مع الرأي القائل إن تيمور – ليشتي لا تزال تواجه تحديات عديدة كما لاحظت بعثة مجلس الأمن التي زارت ذلك البلد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. إن الهجومين الأخيرين ضد رئيس تيمور – ليشتي ورئيس وزرائها – وهما هجومان أدانهما أعضاء المجلس بقوة – يؤكدان أنه بينما تحقق تحسن عام، إلا أن الوضع الأمني والسياسي لا يزالان يتسمان بالهشاشة. هذا الوضع، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات وانعدام التعاون بين الزعماء السياسيين والأحزاب، يجعل من مهمة معالجة المشاكل اليومية الملحة مثل الفقر المنتشر على نطاق واسع والبطالة وأزمة السكن والأعداد الهائلة من المشردين داخليا والجريمة أمرا أكثر صعوبة.

إننا إذ نعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة تيمور – ليشتي – وإذ نضع نصب أعيننا ملاحظة بعثة مجلس الأمن أنه ما لم تحسم الخلافات بين الزعماء التيموريين ستستمر حالة عدم اليقين السياسية مع احتمال تجدد العنف وسفك الدماء – فإننا ندعو الأطراف المعنية كافة إلى ضبط النفس والسعي الحثيث نحو الحوار السلمي لمعالجة الخلافات وتعزيز عملية المصالحة الوطنية والتنمية للمصلحة الوطنية لتيمور – ليشتي ولمصلحة السلام والاستقرار في الإقليم.

وفي ظل الوضع القائم، نرى أن استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة أمر ضروري. وقد أكدت زيارة الأمين العام وبعثة مجلس الأمن للمنطقة التزام الأمم المتحدة تجاه تيمور – ليشتي في هذا الظرف الدقيق. وفي هذا الصدد،

نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ومختلف وكالات الأمم المتحدة الأخرى في دعم عمليتي السلام والتنمية في البلد خلال العام الماضي في مجالات أنشطتها المتعددة.

وبناء على طلب حكومة تيمور – ليشتي وتوصية الأمين العام، تؤيد فييت نام تمديد الولاية الحالية للبعثة ليتسنى لها إنجاز مهامها. ونرحب بخطة البعثة لنقل مهام الأمن إلى قوة الشرطة الوطنية التيمورية على مراحل بغية تعزيز قدرة السلطات التيمورية لحماية الأمن تحقيقا للاستقرار طويل الأجل. وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي مرة أخرى، نيابة عن حكومة بلدي، بأن أعرب عن أطيب تمنياتنا للرئيس خوسيه راموس – أورتا بالشفاء العاجل والكامل حتى يتمكن من استئناف مهامه في قيادة البلد في وقت مبكر، من أجل توطيد السلام وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإنعاش.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين الذين تقدموا بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – ماري غينو، على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات، وإلى الأمين العام على تقريره. ويقدر وفد بلدي تقديرا عميقا البيان الهام الذي أدلى به الممثل الدائم لتيمور – ليشتي، السفير نيلسون سانتوس.

إن الأنباء في الآونة الأخيرة عن الهجمات المسلحة ضد الرئيس خوسيه راموس – أورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو سببت لنا قلقا بالغا ووقفة مع النفس. ونأمل للرئيس راموس – أورتا أن يتماثل للشفاء العاجل حتى يتمكن من استئناف تولي مهامه في وقت مبكر.

إننا ندين بلا تحفظ تلك الهجمات. فهي ليست سوى هجوم على الديمقراطية في تيمور – ليشتي. ونحن نشيد بالإجراءات السريعة والفعالة التي اتخذها تيمور – ليشتي للحيلولة دون مزيد من التدهور في تلك الحالة الخطيرة. وقد أظهر قادة وشعب تيمور – ليشتي الحكمة في ردهم على ذلك الوضع من خلال ضبط النفس في الإجراءات التي اتخذوها للمحافظة على السلام والاستقرار. وتؤكد الأحداث النكراء الأخيرة على الحاجة إلى استمرار الدعم والمشاركة من المجتمع الدولي.

إن بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وزيارة الأمين العام قد فتحتا أمامنا نافذة على الوضع الراهن هناك، ووفرتا لنا تقييما واضحا وصادقا عن الشواغل والقضايا الرئيسية التي يواجهها البلد حاليا. ومع تقرير الأمين العام الحالي، فإن البعثة والزيارة توفران أساسا لإعادة ترتيب أولويات ونُهج برامج وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في البلد، لكي تتواءم على نحو أفضل مع حقائق الوضع القائم وتساعد على عكس مسار الانتكاسات التي وقعت منذ عام ٢٠٠٦.

ويبدو أن القضية الأساسية الأهم في البلد تتمثل في استعادة السلام والأمن وبناء أسس أقوى للاستقرار على الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، من الأهمية البالغة بمكان أن تستمر بعثة الأمم المتحدة في ديلي، من باب الأولوية القصوى، بدعم تيمور – ليشتي من خلال التصدي الكامل للأسباب الجذرية المتبقية لأزمة عام ٢٠٠٦، بما في ذلك الانقسامات السياسية، والمؤسسات الضعيفة – ولا سيما الشرطة الوطنية وقوات الأمن – والفقر والبطالة، وبخاصة في أوساط الشباب.

ومن المهم بالقدر نفسه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أن تدعم الجهود التي بذلتها حكومة تيمور – ليشتي والنهج التي اعتمدتها من أجل حل بعض المسائل الخطيرة المتبقية من أزمة عام ٢٠٠٦، والتي تستمر في الإسهام في هشاشة الوضع الأمني في البلد، مثل

الأشخاص المشردين داخليا، ومقدمي الالتماسات والهاربين من العدالة.

إننا نقدر جهود النوايا الحسنة للممثل الخاص للأمين العام بهدف تعزيز الحوار بين القادة، وتسهيل اعتماد نهج توافقي في التصدي لشتى المشاكل.

ونؤمن بأن العزيمة القوية والجهود الدؤوبة التي تكاتفت قيادة تيمور – ليشتي على بذلها، والمساعدة المعززة والمركزة من جانب بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ستجعل من الممكن التغلب على التحديات الخطيرة الماثلة أمام البلد. وحينما يتم ذلك، سيصبح ممكنا توطيد التقدم المحرز حتى الآن في بناء مؤسسات الدولة وتنشيط تنميتها الاقتصادية.

ومن ناحية عملية، من المهم أن تركز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على دعم الحكومة في برنامجها الخاص بالأولويات القصيرة الأجل المتضمنة في ميزانية عام ٢٠٠٨. فالتنفيذ الفعال لتلك الأولويات سيكون له أثر مديد على استقرار البلد. ونحن نولي أهمية لمواصلة دور بعثة الأمم المتحدة في التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع الشركاء الآخرين في تنفيذ استراتيجية الإنعاش الوطنية للحكومة.

وثمة ملاحظة أخرى تتعلق بمسألة تعجيل إصلاح القطاع الأمني. وإننا ندعم خطة الأمين العام للعمل تدريجيا على نقل المسؤولية عن عمليات الشرطة من شرطة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وللتأكيد على المساعدة في التدريب والرصد من جانب شرطة الأمم المتحدة.

وهناك حاجة ماسة لقيام بعثة الأمم المتحدة بدعم جهود بناء القدرات الوطنية وتعزيز قدرة الحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى على أداء وظائفها ضمن إطار الأدوار المنوط بها. ويشمل ذلك ضرورة تعزيز كامل نطاق المؤسسات والهياكل الأساسية، السياسية والقضائية والاقتصادية، من أجل انتعاش الحكم الديمقراطي. وبصفة عامة، فإننا نولي أهمية كبيرة لمفاهيم الملكية والقيادة من جانب حكومة وشعب تيمور – ليشتي في تخطيط وتنفيذ مساعدات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وبالتالي، وعلى ضوء تلك الاعتبارات، فإن إندونيسيا تؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا.

ويسعدنا إبلاغ المجلس بأن إندونيسيا وتيمور – ليشتي ما فتئتا تتمتعان بعلاقات ثنائية مميزة. كما أننا نشهد وجود علاقات رائعة من الوئام بين قادة البلدين. وتواصل حكومتا البلدين ويواصل شعباهما تعميق وتوسيع التعاون على أساس مبادئ التطلع إلى المستقبل والمصالحة.

وفي الختام، أود أن أجدد التأكيد على التزام حكومة بلدي الراسخ بالاستمرار في مساعدة تيمور – ليشتي على أساس ثنائي في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في تيمور – ليشتي الديمقراطية.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية. وترحب كوستاريكا بتحسن الحالة الصحية للرئيس راموس – أورتا، الحائز على جائزة نوبل للسلام، على غرار رئيس كوستاريكا، وكان ذلك ممكنا بفضل علاقات الصداقة الوطيدة بينهما. ونأمل أن يتمكن في القريب العاجل من العودة إلى عمله من أجل النهوض بالسلام والاستقرار والتنمية للشعب التيموري.

إننا نؤمن بأن إشارات التعصب والعنف لن يكون في مقدورها أن تقف عقبة في طريق تيمور – ليشتي وهي تتخذ خطواتها الأولى على طريق الاستقلال. وينبغي

للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لكي يتحول ذلك إلى حقيقة على أرض الواقع. ولذلك، تبرز الأهمية الخاصة لهذه المناقشة، لأنها توفر لنا فرصة ليس لتقييم الحالة في تيمور – ليشتي فحسب، بل أيضا وبخاصة للنظر في الدور الذي تؤديه وينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في مساعدة شعب وحكومة تيمور – ليشتي.

وفي ما يتعلق بموضوع المصالحة الوطنية والديمقراطية، فإن مدى الخلافات السياسية بين قادة تيمور – ليشتي، فيما يتصل بالتدابير اللازمة لتسوية القضايا الأساسية التي يواجهها البلد، ما زال كبيرا. ومع ذلك، فإن الموقف الذي اتخذته الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، عقب الهجمات التي وقعت مؤخرا، يجب الاعتراف به كإشارة على النضوج السياسي والديمقراطي.

وينبغي توجيه الطاقات والموارد المتاحة كافة للاستفادة من التبصر السياسي الذي أسفرت عنه الطلقات النارية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أن تعمل بعزيمة مستجدة على تعزيز المصالحة والمشاركة الديمقراطية.

وفي ما يتعلق بمسائل العدالة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، فإن استدامة التفاهم السياسي يعتمد إلى حد كبير على المشاركة الفعالة لجميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك، في حالة تيمور – ليشتي، مقدمو الالتماس. ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث في ظل الإفلات من العقاب، مما يؤكد الأهمية الخاصة لتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق.

إن حقوق الإنسان التي لا تتجزأ والمتكافلة، بما فيها فضائل سيادة القانون، قد تصبح مجرد كلمات جوفاء حينما يعيش ٤٠ في المائة تقريبا من السكان في حالة من الفقر والبطالة، بالإضافة إلى ١٠ في المائة من السكان الذين تشردوا بسبب العنف الداخلي. وهذا ما يدلل على أهمية الدعم المقدم من المجتمع الدولي بصفة عامة، ومن الأمم المتحدة بصفة خاصة. وهذا الدعم لا يمثل خلق التبعية للنظام الدولي، بل يمثل بناء للقدرة الوطنية. وينبغي للمجلس أن ينظر فيما إذا كانت ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مناسبة، ومواردها كافية لتيسير وتعزيز بناء القدرات هذا.

وفيما يتعلق ببناء السلام والتنمية، فإن غياب ألفريدو وينادو، يمكن إما أن يتيح فرصة، أو يشكل تهديدا، من حيث عملية بناء السلام. ويمثل اغتنام الفرصة السانحة التي أتاحها الهجومان التحدي الرئيسي الذي تواجهه السلطات التيمورية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ومفاتيح النجاح هي السلام والعدالة والتنمية – التي يتم تعزيزها بصورة متوازية – وليست متتالية.

وفي ذلك الصدد، نتذكر أن حكومة تيمور – ليشتي أعربت، قبل بضعة أسابيع، عن اعتقادها بأنها ستحتاج إلى تمديد وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور — ليشتي لفترة خمس سنوات إضافية، خمس سنوات ينبغي أن تكرس، على نحو خاص، لتعزيز الاستقرار وتوطيد الأمن، مما سيؤدي إلى نشر بعثة بولاية لبناء السلام لفترة ثلاثة أعوام تقريبا. وترى كوستاريكا أنه من المناسب أن ينظر المجلس في ذلك الطلب، حالما يتم التوصل إلى اتفاقات بشأن التجديد الحالي لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونود أن يجري المجلس تحليلا للحالة يتجاوز فترة الاثني عشر شهرا التي يجري النظر فيها حاليا لتمديد الولاية. ولذلك، ينبغي للأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بوضع استراتيجية خروج ناجحة.

ولا يمكن القيام بإصلاح لقطاع الأمن والتنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية في تيمور – ليشتي، إلا بتوفير

الضمانات الكافية لتحقيق الاستقرار والأمن. وبالتالي، ينبغي للمجلس أن يواصل إيلاء الأولوية لإجراء إصلاح مرن وفعال لقطاع الأمن. ويشكل تعزيز الشرطة والمؤسسات المشاركة في إقامة العدل متطلبات أساسية.

ويشكل الاستقرار الذي ساد تيمور - ليشتي في أعقاب الهجمات على مؤسساتها الديمقراطية وعلى حياة الرئيس خوسيه راموس - أورتا، ورئيس الوزراء، زانانا غوسماو، مؤشرات واضحة على ما أحرز من تقدم في هذا المجال، وعلى فعالية شرطة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. ونحن ممتنون لهما ولأستراليا خاصة. ولكن بالنظر إلى سعينا المتواصل لبناء القدرات بدلا من الاعتماد على الغير، نود أن نشدد على الحاجة إلى تسريع وتيرة عملية التدريب، وتسليم كامل المسؤولية إلى شرطة تيمور - ليشتي.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أختتم بياني ببعض التعليقات التي أنا على يقين من أن بلدكم، بنما، سيشاطرني إياها، لأن بلدينا هما العضوان في هذا المجلس اللذان لا يملكان مؤسسة عسكرية دائمة. وفي كثير من الأحيان، حدثت التضحية بآمال وأحلام العديد من الأجيال من الرجال والنساء في جميع أرجاء العالم، استنادا لمفهوم خاطئ للأمن الوطني. وتتساءل كوستاريكا عما إذا كانت التحديات الجسام، التي يتعين على تيمور - ليشتي مواجهتها في سبيل إرساء ديمقراطية فعالة ومزدهرة، ستُهزم أم تُعّزز بالإصلاح المقترح لقطاع الأمن، الذي يشمل إنشاء جيش وطني بوصفه مؤسسة دائمة.

منذ نهاية التسعينات، ظلت إندونيسيا ملتزمة بالمفهوم المتمثل في بناء تيمور - ليشتي ذات السيادة، بدعم من المجتمع الدولي قاطبة. وتتساءل كوستاريكا عما إذا كان بمقدورنا حقا تبرير الحاجة إلى التركيز على الجانب العسكري من أجل تحقيق الأمن في تيمور - ليشتي. فهل للتحديات الأمنية التي يواجهها شعب تيمور - ليشتي طابع داخلي أم خارجي؟ وما هي أنجع السبل وأكثرها فعالية لمعالجتها؟ وما هي أفضل طريقة يمكننا بها الإسهام في السلام والاستقرار في المنطقة؟ إن كوستاريكا مثل تيمور - ليشتي، بلد صغير، وقد قررنا ألا نرهن أمننا بالقوة العسكرية، التي ستكون صغيرة الحجم كيفما كان الحال، بالنظر إلى محدودية اقتصادنا. وبدلا من ذلك، اخترنا التركيز على بناء الديمقراطية، وتحسين نوعية الحياة لشعبنا، وتعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ونرى أن ذلك خيار حكيم قد تفكر تيمور - ليشتي في اتباعه، ونشجع المجلس، بكل احترام، على النظر في ذلك البديل.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام، جان - ماري غينو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر المستجدات في تيمور - ليشتي، وعلى عرضه لتقرير الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2008/26). وقد استمعنا باهتمام شديد للتقييمات الواردة في البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لتيمور - ليشتي.

وفي ضوء التحسن التدريجي للحالة الأمنية، شكل الهجومان اللذان وقعا على رئيس تيمور - ليشتي ورئيس وزرائها، في ديلي، في ١١ شباط/فبراير، تحديا خطيرا للسلطة القانونية ولعملية السلام. ونحن ندين بشدة هذين الهجومين. ويجب محاكمة مدبريهما ومنفذيهما.

ونود أن نعرب عن أمنياتنا بالشفاء العاجل للرئيس راموس - أورتا، الذي نكن له كل الاحترام، والذي تحظى سلطته بالاعتراف الدولي.

ويسرنا أن نلاحظ أن قيادة البلد، على الرغم من وقوع هذين الجريمتين غير المسبوقتين، قد أظهرت مسؤولية

سياسية وضبطا للنفس، وجدارة مهنية، واستطاعت أن تبقي الحالة تحت السيطرة. ويرجع كل الفضل في الحفاظ على الأمن والقانون والنظام إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ولقوة الأمن الدولية.

وكانت أحداث ١١ شباط/فبراير نتيجة مباشرة لأزمة أيار/مايو ٢٠٠٦. ومن شأن الإسراع بإزالة أسباب هذه الأزمة ونتائجها، لا سيما مشكلتي مقدمي الالتماس والأشخاص المشردين داخليا، تمكين تيمور – ليشتي من المضي قدما في بناء مجتمع ديمقراطي.

ونحن نؤيد الاستنتاجات والتوصيات الأساسية الواردة في تقرير الأمين العام. ونؤمن بوجوب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لسنة إضافية. ونعتقد أن جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ينبغي أن تستهدف، أولا وقبل كل شيء، تدريب قوة شرطة وطنية فعالة وجديرة، يكون بمقدورها، بعد ذلك الاعتماد على ذاتها في حمل المسؤولية الأساسية، بصورة تدريجية، عن الحفاظ على القانون والنظام في ذلك البلد.

كما يتعين تقديم الدعم الدولي لتيمور – ليشتي بغية المساعدة على تعزيز مؤسسات الدولة، ونظام الإجراءات القانونية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الحالة الراهنة، من الأهمية، على نحو خاص، الدفع بعملية المصالحة الوطنية في تيمور – ليشتي، وتعزيز الحوار والتعاون بين جميع القوى السياسية في البلد. وسيواصل الاتحاد الروسي دعم تيمور – ليشتي، حكومة وشعبا، في جهودها لبناء مجتمع مستقر وديمقراطي في دولتها الفتية.

السيد جونستن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام (S/2008/26)، والسفير سانتوس على تقديمه لنا، بإيجاز ودقة، منظور بلده البالغ الأهمية بشأن الأحداث التي وقعت مؤخرا، وبشأن المستقبل.

وأود في البداية أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشارك الزملاء في إدانة الهجومين اللذين وقعا في ١١ شباط/فبراير على الرئيس راموس – أورتا ورئيس الوزراء غوسماو. وكما أوضح ذلك مجلس الأمن، لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير لتلك الأعمال. ونتوقع أن تتمكن سلطات إنفاذ القانون من تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة، والحفاظ، بالتالي، على الاستقرار في تيمور – ليشتي.

ويشجعنا تقييم الأمانة العامة القائل إن مؤسسات الدولة التيمورية والمعارضة قد تصدت للتحدي الذي شكله الهجومان واستجابت، كما ذكر السيد غينو، وفقا لالتزاماتها الدستورية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ونشيد بشعب تيمور – ليشتي على بقائه هادئا وثابتا في هذه الأوقات الحالكة بالنسبة لديمقراطيته الناشئة، ونشكر القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، لا سيما القيادة الأسترالية لتلك القوة، على إسراعها إلى مساعدة الحكومة الشرعية لتيمور – ليشتي، وتعزيز وجودها في الميدان للإسهام في تعزيز الحالة الأمنية. وحكومة بلادي تنضم إلى الآخرين متمنية للسيد راموس – أورتا الشفاء العاجل والكامل. ويشجعنا ما ذكره السفير ووكيل الأمين العام في ذلك الصدد صباح اليوم.

وكما قال الآخرون، تؤكد هذه الهجمات أن الوضع الأمني والحالة بصورة عامة في تيمور – ليشتي لا تزال هشة ومتقلبة وعرضة للانتكاسات. وعليه، فالأمر يعود إلى شعب البلد ليبذل أبناؤه كل ما بوسعهم لكفالة استدامة المنحى الإيجابي للسياسات والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

المستدامتين. ويعني ذلك بالنسبة إلى حكومة بلادي أمورا ثلاثة.

أولا، ينبغي استمرار الجهود الرامية إلى بناء رؤية مشتركة، للحكومة التيمورية والمعارضة والمجتمع المدني بصورة أعم، بشأن أي نوع من البلاد ستكون تيمور – ليشتي، بما في ذلك عن طريق المناقشات المتعددة الأطراف التي أشار إليها وكيل الأمين العام في وقت سابق.

ثانيا، يتعين بذل جهود حثيثة من جانب مؤسسات الدولة، بدعم دولي، لتحقيق الإصلاح وبناء القدرات، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة. ونتطلع إلى تلقي استنتاجات بعثة الخبراء التي سيوفدها الأمين العام لإجراء تقييم شامل، خاصة في مجال الشرطة.

ثالثا، ثمة حاجة إلى التزام حكومة تيمور– ليشتي بالتنفيذ الكامل لميزانية عام ٢٠٠٨ التي وافق عليها البرلمان في تيمور – ليشتي بالفعل.

إن هذا المجلس التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع ملتزمان بتقديم المساعدة. وقد استمعنا في هذه القاعة خلال العام الماضي، ومرة أخرى هذا الصباح، إلى رسالة متسقة من ممثلي تيمور – ليشتي مفادها أنه ينبغي للمجلس الاستمرار في تقديم الدعم لهم، بما في ذلك عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، في السنوات القادمة.

ونحن متعاطفون جدا مع هذه الرسالة، ولهذا السبب نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لمدة ١٢ شهرا. ونرى أن الممثل الخاص كهاري وفريقه يواصلان أدائهما الرائع للولاية المناطة بهما، ونرحب بقيادة جنوب أفريقيا لهذه المسألة في المجلس ونثني عليها.

وفي الوقت ذاته، لا يغيب عن ذهننا أيضا مبدأ أساسي، وهذه نقطة أثارها أيضا السفير سانتوس هذا الصباح. ذلك أنه ينبغي أن يكون هدف المجتمع الدولي مساعدة شعب تيمور – ليشتي للوقوف على قدميه. ولذلك، نعتقد أننا بحاجة إلى نهج تطلعي استباقي يسعى إلى الانتقال إلى أبعد من الاستقرار، إلى بناء سلام مستدام بأيد وطنية حالما يكون بوسعنا القيام بذلك على نحو مسؤول.

ولذلك، يحدونا الأمل في أن يتمكن الأمين العام وفريقه في التقارير المستقبلية، من وضع استراتيجية متوسطة الأجل، تتضمن معايير مناسبة ترمي إلى تحقيق ذلك، على أن يتم ذلك، بطبيعة الحال، بالتشاور المستمر والوثيق مع حكومة تيمور – ليشتي.

السيد منتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أحيي وكيل الأمين العام غينو بحرارة على إحاطته الإعلامية. والأسباب التي تُبقي الممثل الخاص للأمين العام وزعماء تيمور – ليشتي بعيدين عن نيويورك مفهومة تماما.

ومع ذلك، أود أن أنقل من خلال وكيل الأمين العام، دعمنا الكامل للممثل الخاص في جهوده، وللسفير سانتوس الذي نشكره على مداخلاته أيضا. كما نود إبلاغ خالص تمنياتنا للرئيس راموس – أورتا بالشفاء الكامل والعاجل واستئناف مهامه بسرعة.

وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لسلوفينيا، في وقت لاحق، باسم الاتحاد الأوروبي.

إن هجمات ١١ شباط/فبراير في ديلي، التي أدنَّاها بقوة، يجب أن تكون تحذيرا ودرسا. والتحذير هو ألا نسلم، بعد الاستكمال الناجح للدورة الانتخابية، بأن التقدم الديمقراطي في البلد قد وصل إلى نقطة اللا عودة وأنه لن

يواجه مزيدا من العقبات. والدرس هو النظر بعناية في طلبات السلطات التيمورية من أجل التزام متواصل من جانب الأمم المتحدة في فترة الاحتقان الراهنة.

إن الكثير من استنتاجات بعثة مجلس الأمن وتقرير الأمين العام يدعمها تطور الأحداث الأخيرة. وأنا أشير هنا إلى الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لأزمة ٢٠٠٦ وإلى أهمية الحوار السياسي الموضوعي المتسم بالتعاون بين جميع أصحاب المصلحة من السياسيين، وإلى الاستعراض الكامل والملحّ لترتيبات القطاع الأمني، والقيام بكل ذلك بالمساعدة المطلوبة من المجتمع الدولي. وهذه الأمور يجب أن تبقى محط تركيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، التي تؤدي عملها بصورة فعّالة وتستحق أقوى دعم من جانبنا. ويتعين أيضا الإشادة بالعمل التكميلي لقوات الأمن الدولية.

ونأمل أملا وطيدا بأن التطورات الأخيرة ستولد شعورا جديدا للتعجيل بعمليتي المصالحة السياسية وبناء الدولة. وعلمنا أنه عقب هجمات ١١ شباط/فبراير، كانت ردود فعل المؤسسات الشرعية والمعارضة مثالية. كما نرحب باستعداد حكومة تيمور – ليشتي لقبول المساعدة الإضافية التي قدمها على الفور المجتمع الدولي، وجيرانها بوجه خاص، في هذه المرحلة الحاسمة.

وفي نفس الوقت، لا بد أن نضع في الحسبان أن الملكية الوطنية والمشاركة في العمليات الإقليمية هما الوصفتان الوحيدتان الطويلتا الأمد للاستدامة. وليس بوسع أي شكل من أشكال الدعم الدولي أن يحل مكان الإرادة الحقيقية للقادة التيموريين والشعب التيموري في سبيل الاستقرار والتنمية، بالتعاون الوثيق مع جيرانهم. ومن الواضح أن هذا الأمر لا يستثني الحاجة إلى المساعدة الدولية المستمرة في المستقبل المنظور، بروح التكافل، بدلا من الاعتماد، على طريق الهدف النهائي المتمثل في الاعتماد على الذات كليا.

وبالنسبة لإيطاليا، فقد استمرت، إلى جانب شركائها من الاتحاد الأوروبي، في دعم الديمقراطية التيمورية الفتية في جميع مراحل تكوينها وتطورها. وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس راموس – أورتا إلى روما، بحث مع السلطات الإيطالية المزيد من المشاريع في مجالات الدعم البرلماني وتنمية الموارد البشرية والتعاون الثقافي واللغوي.

وبروح الصداقة هذه، فإيطاليا مستعدة أيضا لتأييد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لمدة ١٢ شهرا إضافيا. وأود أن أثني على البعثة، ولا سيما لضربها مثالا رائعا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها وتقاريرها.

وختاما، أود أن أؤكد، مرة أخرى، إن عدم معالجة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت في الماضي هو أشد الأعداء ضراوة للسلم والاستقرار، كما بيّنت الأحداث الأخيرة. ولذلك، من المحتم كفالة العدالة والمساءلة عن أحداث عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لتيمور – ليشتي، السفير سانتوس، على بيانه.

تدين الصين بقوة الهجمات التي شنها المتمردون مؤخرا على رئيس تيمور – ليشتي راموس – أورتا ورئيس وزرائها غوسماو. ونتمنى للرئيس راموس – أورتا شفاء عاجلا. كما يحدونا الأمل في أن يبقى الشعب التيموري هادئا وأن يمارس ضبط النفس وأن يبذل أبناؤه كل ما بوسعهم للحفاظ على الاستقرار في البلد.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، تابعت الأمم المتحدة عن كثب الحالة في تيمور – ليشتي. وقامت بعثة

مجلس الأمن والأمين العام بزيارة تيمور – ليشتي. كما عقد مجلس الأمن العديد من المناقشات المتعمقة بشأن الحالة في ذلك البلد. وفي أعقاب الهجمات الأخيرة، أصدر مجلس الأمن مباشرة بيانا رئاسيا. وكل ذلك يبيّن على نحو تام دعم المجتمع الدولي لعملية بناء السلام وإعادة البناء في تيمور – ليشتي.

وخلال الجلسة المفتوحة التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر S/PV.5801)، أعربت الصين تفصيلا عن موقفها إزاء الحالة في تيمور – ليشتي. وفي هذا المقام، أود أن أؤكد النقاط التالية.

أولا، ينبغي لزعماء مختلف الفصائل أن يحققوا المصالحة من خلال الحوار وأن يعالجوا المشكلة الأمنية. وقد بيّنت الاعتداءات الأخيرة أن الحالة الأمنية في البلد لا تزال هشة. وبالإضافة إلى مشكلة قائد الشرطة العسكرية، رينادو، فإن مشكلتي المشردين داخليا ومقدمي الالتماس تمثلان تهديدا للاستقرار والسلم في تيمور – ليشتي.

ولمواجهة الحالة الأمنية بصورة فعالة، خاصة في هذا الوقت العصيب، ينبغي للحكومة، بجميع فصائلها، ولا سيما الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، أن تنحي جانبا مآسي الماضي وأن تتعاون فيما بينها تعاونا كاملا. وتعرب الصين عن تقديرها لأن الجبهة الثورية لتيمور – ليشتي (فرتيلين) سارعت، على إثر الهجمات، بإصدار بيان أدانت فيه تلك الهجمات وطلبت إلى الشعب التيموري بأن يتحلى بالهدوء. ويحدونا الأمل في أن تضع شتى الفصائل التيمورية الاستقرار الوطني ومصالح الشعب في المركز الأول وأن تتوصل من خلال الحوار وتبادل الآراء إلى زيادة الثقة المتبادلة، والتغلب على الخلافات فيما بينها، وتساعد شعبها لكي ينظر إلى الحالة المشتركة بتعقل. وتسعى لمعالجة جميع أوجه الخلاف في سلام. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور بناء لتعزيز عملية المصالحة في البلد.

ثانيا، تتطلب عملية صون السلام وتحقيق الاستقرار في تيمور – ليشتي الجهود المشتركة للقوات المسلحة، والشرطة وقوات الأمن الدولية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي تبذلها قوات الأمن الدولية وبعثة الأمم المتحدة الرامية إلى المحافظة على الأمن في تيمور – ليشتي، ولكن الهجمات الأخيرة كانت بمثابة إنذار للمجتمع الدولي. ولقد رأينا أن ثمة ثغرات ما زالت قائمة في مجال الأمن وأعمال الحماية الجارية حاليا في تيمور – ليشتي.

وتؤيد الصين قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وفي المرحلة القادمة، ينبغي أن تظل قوات الأمن التابعة لتيمور – ليشتي، وقوات الأمن الدولية وبعثة الأمم المتحدة، على درجة عالية من اليقظة، وأن تحافظ على الأمن العام وتعزز في آن أيضا حماية الشخصيات البارزة في البلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تُبقي تلك القوى الثلاث الاتصالات مفتوحة فيما بينها وأن تتعاون مع بعضها البعض.

ثالثا، يتطلب استقرار تيمور – ليشتي على الأجل الطويل تنفيذ خطة العمل التي وضعتها الحكومة مثلما يتطلب مساهمة كبيرة لتنمية اقتصاد البلد. وقد أعدت حكومة تيمور – ليشتي بالفعل ميزانية هذه السنة، فضلا عن خطة عمل. ونأمل في تنفيذهما تدريجيا، واستمرار التنمية الاقتصادية، ومواصلة تحسين سبل معيشة الشعب وتخفيف حدة الفقر، ولا سيما بزيادة فرص العمل، وخاصة للشباب، بغية إزالة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار الاجتماعي ولتحسين سبل معيشة الشعب، لا بد من الاهتمام بتعزيز التنمية في شتى القطاعات الاجتماعية ورعاية وزيادة ثقة الشعب في نفسه. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي كل مساعدة ممكنة لتدعيم جهود الحكومة التيمورية.

رابعا، ينبغي أن ننظر إلى مهام المستقبل ومسألة تكوين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بطريقة متكاملة. ولأن الجزء الأكبر من أفراد الشرطة التيمورية لا يزال في مرحلة تحديد الهوية، والتحقق وإعادة التعيين، فإن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة ما زالوا على الخط الأمامي في مهمة الإنفاذ في بعض المناطق. ويتضح من ما قدمته بعثة مجلس الأمن وما ورد في تقرير الأمين العام على حد سواء أن القلق إزاء هذه الأمور ما زال قائما لدى بعض الموظفين الحكوميين وأشخاص آخرين.

ويتحتم لأسباب شتى نقل مسؤوليات عمل الشرطة بصورة تدريجية إلى الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. وفي حين تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياتها ومهامها في مجال عمل الشرطة لضمان الأمن العام في تيمور – ليشتي، فإن عليها أن تساعد الشرطة الوطنية لتعزيز قدراتها في مجال عمل الشرطة. وقد ترغب الشرطة التابعة للأمم المتحدة، كخطوة تالية، أن تنظر في مسألة إعادة تركيز أعمالها على تدريب أفراد الشرطة الوطنية ونقل خبراتها إليهم. وعقب النظر بصورة شاملة في مسألة تخصيص موارد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على نحو رشيد، قد يخضع تكوين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أيضا للتعديل وفقا لذلك.

والصين، بوصفها عضوا في أسرة آسيا – المحيط الهادئ، تابعت الحالة في تيمور – ليشتي عن كثب. وتأمل بإخلاص في أن تحافظ تيمور – ليشتي على سلامها واستقرارها بفضل مساعدة المجتمع الدولي على النحو الأوفى، وأن تبدأ في نهاية المطاف مسيرة التنمية وتحقيق الرخاء الوطني. وسوف تحافظ الصين، قدر المستطاع، على مساعدتها لتيمور – ليشتي.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): بداية، نتقدم بالشكر إلى السيد غينو على إحاطته الإعلامية القيمة التي قدمها حول التطورات الأخيرة في تيمور – ليشتي. ونشيد أيضا بجهود الأمين العام وما ورد في تقريره من معلومات وملاحظات. ونشكر السيد نيلسون سانتوس، الممثل الدائم لتيمور – ليشتي، على إحاطته الإعلامية. ونتقدم بالشكر كذلك إلى زملائنا من جنوب أفريقيا على اضطلاعهم بدور البلد الرائد ومبادرتهم بإعداد مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية البعثة.

بالرغم من أن تقرير الأمين العام ذكر أن الوضع الأمني شهد تحسنا في جميع أنحاء البلاد، إلا أنه ما يزال هشا، والدليل ما تعرض له رئيس الدولة ورئيس الحكومة من عمل إجرامي استهدف حياتيهما واستهدف كذلك استقرار هذا البلد الذي بدأ باستعادة استقراره تدريجيا بعد الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيه من العام الماضي. وتكرر ليبيا بشدة إدانتها للاعتدائين اللذين تعرض لهما كل من رئيس البلاد ورئيس الحكومة، وتدعو الله سبحانه وتعالى أن يمن بالشفاء السريع للرئيس خوسيه راموس – أورتا.

تشاطر بلادي الأمين العام رأيه بأن قوات الشرطة الوطنية ما زالت في حاجة إلى مزيد من الدعم والتدريب والتنمية المؤسسية، وإلى تعزيز قدراتها لتكون في وضع يمكنها من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأوضاع الأمنية التي ، من المؤسف، يحتمل تقلبها في أي وقت. وفي هذا الإطار، تقع على السلطات التيمورية مسؤولية اعتماد نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة، التي يجب أن تكون هذه المسألة من أهم أولوياتها. ونأمل في أن تسفر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الخصوص مؤخرا، والتي أشار إليها السيد غينو عن تعزيز الأمن، وأن تمثل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

إن التقدم الذي عكسه أداء البرلمان والحكومة في تيمور – ليشتي بعد الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيه

من العام الماضي وخاصة في تقرير السياسات في الميادين المعتمدة ديمقراطيا، أمر ينبغي الإشادة به. إلا أن القلق ما زال يساورنا إزاء استمرار الخلافات وانعدام التعاون بين بعض الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية والذي حال دون اتباع نهج توافقي لحل القضايا العالقة. وأخص بالذكر هنا، قضية المشردين داخليا ومقدمي الالتماس من القوات المسلحة التيمورية. وندعو كافة الأطراف التيمورية إلى إيجاد أرضية مشتركة للحوار والمصالحة والتغلب على الانقسامات ومعالجة القضايا سابقة الذكر. ونرحب هنا بما أشار إليه السيد غينو بأن ردود الفعل من كل الأطراف السياسية والأحزاب بعد الحوادث المؤسفة اتسمت باحترام كامل للدستور وهدوء.

بالإضافة إلى ما تقدم، أبرز تقرير الأمين العام العديد من المسائل التي تتطلب المعالجة، مثل انتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع بين الشباب، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وتحسين التعاون بين المؤسسات الأمنية، وتعزيز الإطار القانوني، وزيادة القدرات التشغيلية، وتعزيز الإشراف المدني. لذا نناشد حكومة تيمور – ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة العمل معا لتحقيق هذه الأهداف.

ونثمن عاليا ملاحظات السيد الأمين العام الواردة في تقريره، ونتفق معه في ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار من أجل تهدئة التوترات الحالية وتدعيم التوافق السياسي، وتعزيز العمليات الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون. كما نؤيد توصيته بتجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها اثنا عشر شهرا.

وأخيرا وليس آخرا، نثني على جهود الممثل الخاص ”أتوك كهاري“ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة للدور العظيم الذي تقوم به من أجل النهوض بمؤسسات تيمور – ليشتي سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): نحن بدورنا نود أن نعرب عن شكرنا للسيد جان – ماري غينو على إحاطته الإعلامية الوافية التي قدمها لنا بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2008/26). ونشكر كذلك صديقنا الممثل الدائم لتيمور – ليشتي على بيانه المفيد والزاخر بالمعلومات.

إن تاريخ شعب تيمور – ليشتي ونضاله من أجل الاستقلال، وكذلك الجهود الحالية المثيرة للإعجاب التي يبذلها لاستعادة سيادته الكاملة، هي قدوة لنا جميعا، وتستحق الدعم الثابت من المجتمع الدولي لمساعدة هذا البلد في بناء مؤسساته والمضي قدما في تنميته. ولذا، لا يمكن التساهل مع أية عراقيل أو محاولة لتقويض هذه الرغبة في الاضطلاع بمسؤوليته. ولهذا السبب، كانت الهجمات الأخيرة التي طالت الرئيس خوسيه راموس – أورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو موضع استنكار وإدانة دولية كاملين. ولذلك، لا يفوتنا أن نشيد بالإجراء الذي اتخذته حكومة أستراليا، التي هبت بالفعل لمساعدة الحكومة الشرعية في تيمور – ليشتي.

ونرحب بالتقدم المشهود الذي أحرزه شعب تيمور – ليشتي، والتزامه القوي ببناء مستقبل ديمقراطي، كما اتضح ذلك من عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الناجحة مؤخرا. ويدل كذلك على روح التسامح والتفاهم والمصالحة. ونأمل أن تسود هذه الروح في جميع أنحاء البلاد لتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية، لا سيما في التعامل مع مسألة الملتمسين.

ونرحب كذلك بوضع الحكومة برنامجا للتنمية واعتماده من قبل البرلمان كجزء من ميزانية عام ٢٠٠٨. وهذا من شأنه أن يتيح معالجة التحديات الأساسية، بما فيها تلك المتعلقة بالأمن وحالة المشردين داخليا. وهناك تحديات

أخرى تحظى بالأهمية نفسها، مثل بناء اقتصاد وطني قوي، والمصالحة الوطنية، وتعزيز الأمن وسيادة القانون. غير أن أحد التحديات الرئيسية التي يجب أن تتصدى لها الحكومة على وجه السرعة هو، في رأينا وكما أشار إليه تقرير الأمين العام، مكافحة البطالة التي تقوض مستقبل الشباب، وتؤدي كذلك إلى الهجرة من الريف. فبدون توفر فرص العمل وآفاق حقيقية للمستقبل، هناك خطر كبير أن يواجه الشباب الأخطار والصعوبات في حياتهم. ويجب تفادي هذه الأخطار، لأنها يمكن أن تؤدي إلى مطالب وقلاقل من كل نوع. ومهما كانت الصعوبات، لا بد من إيلاء الأولوية لهذه المسألة.

وترحب بوركينا فاسو بتوقيع الحكومة على اتفاق يهدف إلى تنسيق الموارد الوطنية والمساعدة الدولية للنهوض بالتنمية في البلد. وعلى المانحين وشركاء تيمور – ليشتي، خاصة بلدان المنطقة، أن يدعموا برنامج الحكومة بصورة قوية، لكي تتمكن من تنفيذه بالكامل. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يقدم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الدعم نفسه.

إن الإدارة مسألة أساسية بالنسبة لديمقراطية فتية مثل تيمور – ليشتي. وكلنا ثقة في أن تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ومنظومة الأمم المتحدة بدعم مؤسسات الجمهورية وتعزيزها، بما يفضي إلى إنشاء ديمقراطية حقيقية تقوم على سيادة القانون. إن خطر عدم الاستقرار وهشاشة العملية السياسية، الذي لا يزال حقيقيا فعلا، تبرر استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وذلك لصون النظام العام وتقديم الدعم لقطاع العدالة. لكن، يعترف وفد بلدي بأن إعادة تشكيل الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي وتدريبها تدريبا ملائما – بحيث تكون بعيدة عن السياسة وأن تكون قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة – أمر ضروري الآن أكثر من ذي قبل. ومن ثمّ، نرحب باقتراح الأمين العام تقييم احتياجات الشرطة الوطنية بهدف نقل المسؤوليات بشكل تدريجي. ومن نافلة القول إن بوركينا فاسو تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وفي الختام، نود أن نشكر السفير دوميساني كومالو على الدور الذي يقوم به بلده في إطار الفريق الأساسي المعني بتيمور – ليشتي.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد جان – ماري غينو على إحاطته الإعلامية عن الحالة في تيمور – ليشتي، التي يتابعها مجلس الأمن باهتمام خاص منذ وقوع الهجمات ضد الرئيس خوسيه راموس – أورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو قبل عشرة أيام. وأود كذلك أن أشكر السفير نيلسون سانتوس، الممثل الدائم لتيمور – ليشتي، على بيانه.

لقد شعرنا بالصدمة إذ علمنا بالهجمات الإرهابية التي استهدفت رئيس الدولة ورئيس الوزراء، والتي كانت تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد وتقويض الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الانتعاش. وفرنسا تدين مرة أخرى تلك الهجمات على سلطات تيمور – ليشتي الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا. وفي الوقت نفسه، نشيد بالرد البناء إزاء تلك التطورات من قبل المسؤولين السياسيين التيموريين، في الأغلبية والمعارضة على حد سواء. وخلافا لما كان عليه الحال في ربيع عام ٢٠٠٦، واصلت المؤسسات التيمورية العمل في بيئة من الشرعية والتعاون مع إشراك المعارضة بشكل منتظم.

ويرحب وفد بلدي أيضا بالدور الإيجابي للغاية الذي قامت به البلدان المجاورة، لا سيما إندونيسيا وأستراليا، اللتان وفر ردهما السريع الدعم للسلطات التيمورية وساعد بشكل حاسم في صون الاستقرار في ذلك البلد. وكما ذكر هنا،

شمل ذلك الدعم المساعدة الطبية الحيوية للرئيس راموس – أورتا. ونرحب بالمؤشرات المشجعة بخصوص التطورات في حالته الطبية. وفرنسا يحدوها الأمل في أن يتماثل للشفاء التام بأسرع ما يمكن.

إن أحداث ١١ شباط/فبراير تذكرنا مرة أخرى بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الماضية، التي اقترفت في عام ١٩٩٩ وفي عام ٢٠٠٦، كشرط لتحقيق المصالحة الوطنية الدائمة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد تأييدنا للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لمساعدة المدعي العام في هذا البلد. وهذه الجهود تتماشى تماما مع الولاية التي أناطها مجلس الأمن بالبعثة.

وأخيرا، نرى في الظروف الراهنة أن من الضروري، أكثر منه في أي وقت مضى، استمرار وجود قوات الأمن الدولية في تيمور – ليشتي. فإن وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وقوات الأمن الدولية المطمئن عامل أساسي لاستقرار البلد ولتعزيز مؤسساته. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب مجددا عن تقديره للعمل الذي يضطلع به السيد أتول كمهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور– ليشتي. وأود أيضا أن أشارك من سبقني من متكلمين في الثناء على السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا على الجهود التي يبذلها بمجلس الأمن، بشأن مسألة تيمور – ليشتي.

ولهذا تؤيد فرنسا تمديد ولاية البعثة ١٢ شهرا. وينبغي أن تكون هذه الجهود جزءا من استراتيجية للتوحيد متوسطة الأجل، يرسمها الأمين العام بغية لنقل المهام التي تضطلع بها البعثة حاليا تدريجيا إلى السلطات التيمورية. وفي هذا السياق، سيظل بلدي يؤيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار في تيمور – ليشتي.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في تيمور – ليشتي. ونشكر أيضا سعادة السيد السفير نيلسون سانتوس، الممثل الدائم لتيمور – ليشتي على بيانه المفيد عن الحالة في بلاده.

كنا نأمل أن نستمع اليوم مباشرة إلى كلام رئيس الوزراء زانانا غوسماو عن طريق الاتصال بالفيديو، لكن ذلك لم يكن ممكنا في نهاية الأمر. ونسجل شعورنا بخيبة أملنا لعدم تمكننا من ذلك. لكنا جد شاكرين لأن السيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، قدم لنا عرضا شاملا لآخر الأحداث في تيمور – ليشتي، وخاصة عرضه تقرير الأمين العام (S/2008/26).

ويقدر وفد بلدي كذلك كل التقدير الجهود المتفانية التي بذلها موظفو رجال ونساء في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وفريق الأمم المتحدة بأسره، دعما لشعب تيمور – ليشتي وحكومتها، برئاسة السيد أتول كمهاري.

وأشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على الاستجابة لطلب بلدان المجموعة الأساسية، التي ظلت تدعم تيمور – ليشتي خارج إطار المجلس، للحضور هنا للمشاركة في مناقشة هذه المسألة اليوم. وأن نرى ممثلين لبلدان خارج إطار المجلس يحضرون إلينا لعرض آرائهم عن الحالة في تيمور – ليشتي، كما سيفعلون لاحقا، أعتقد أنه أمر يشير إلى أن مستقبل تيمور – ليشتي لا يعنينا وحدنا وحسب، بل يعني أيضا أسرة الأمم المتحدة عامة. أننا نشكركم على فتح باب مشاركة الآخرين لنا.

وعلى غرار الوفود الأخرى، صدمنا عندما علمنا مؤخرا أن الرئيس راموس – أورتا ورئيس الوزراء غوسماو قد هوجما في ١١ شباط/فبراير. ونتمنى للرئيس راموس أورتا

استعادة كامل عافيته، بحيث يستطيع مواصلة قيادة بلده في طريقها نحو توطيد الديمقراطية والاستقرار. وتود جنوب أفريقيا أن تكرر إدانتها تلك الهجمات بأشد العبارات الممكنة. وإلى ذلك، نهنئ المجلس برده السريع على ذلك الفعل الشنيع، لا بعقد مشاورات عاجلة وحسب، بل أيضا باعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2008/5)، أعلن للملأ أن المجلس يراقب الأحداث في تيمور – ليشتي.

ونود أيضا أن نثني على البلدان المجاورة لتيمور – ليشتي. لقد أنعم الله على تيمور – ليشتي بجيران، كانوا هناك لتقديم المساعدة، خاصة في أحرج الشدائد. تشمل هذه البلدان استراليا ونيوزيلندا وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وغيرها، التي كانت لها ردود فعل عندما وقعت هذه الأحداث. ونود بصورة خاصة شكر استراليا، التي فرغّت وأوفدت على الفور قوات أمنية لمساعدة تيمور – ليشتي في ضيقها الشديد. ونود كذلك أن نشير بوجه خاص إلى البيان السياسي الشديد اللهجة الذي صدر من حكومة إندونيسيا، الذي وجه أيضا رسالة مفادها أن الاعتداء على المؤسسات الديمقراطية في تيمور – ليشتي لن يُقبل على الإطلاق.

وآخر تقرير للأمين العام عن تيمور – ليشتي يشكل مصدر أمل وتحديا في نفس الوقت. فهو يصف، من جهة، سلسلة من الخطوات الواسعة التي تحققت، منها إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح، وتشكيل حكومة ديمقراطية، وتحسن أوضاع الأمن عامة في تيمور – ليشتي. ومن جهة ثانية، يسلط التقرير الضوء أيضا، كما ينبغي، على بعض التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تيمور – ليشتي، بما في ذلك مسألة المشردين داخليا وافتقار بعض مؤسسات الحكومة الرئيسية إلى القدرة.

ويلاحظ الأمين العام، على حق، في الفقرة ٣ من تقريره:

> ”أن أداء البرلمان والحكومة ومؤسسات أخرى في دولة تيمور – ليشتي يعكس تقدما في تقرير السياسات ونقاشا سياسيا فعالا في الميادين المعتمدة ديمقراطيا.“

ورغم الخلافات المستمرة في صفوف الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية في تيمور – ليشتي نحن على ثقة بأنها ستذلل خلافاتها وستعمل معا لمواجهة الاحتياجات ذات الأولوية، وللتعاون بشأن ضرورة دفع بلدها إلى الأمام.

وكما قال السيد غينو، يمثل الحوار الجاري بين زعماء مختلف الأحزاب السياسية في تيمور – ليشتي، بقيادة الرئيس راموس أورتا خطوة واسعة بالفعل في سبيل مستقبل تيمور – ليشتي. ونحن نؤكد تأييدنا جهود الممثل الخاص للأمين العام المتواصلة لتعزيز الحوار والمصالحة ما بين أحزاب تيمور – ليشتي، من خلال عمليات تعاونية، تشمل الجميع. ونأمل في أن يتمخض عن اجتماعات لجنة التنسيق الرفيعة المستوى ومنتدى التنسيق الثلاثي حوار وتقدم، نحن بأشد الحاجة إليهما، فيما يتعلق بالأولويات الرئيسية لذلك.

وكما بيّنا آنفا، لا يمكن حل مشاكل تيمور – ليشتي – وخاصة ما يتصل منها بالمشردين داخليا أو بمن يسمون بمقدمي الالتماسات – على يد حزب واحد وحسب؛ ولا يمكن التصدي لها بنجاح إلا بعمل جميع التيموريين معا.

ويرحب وفد بلدي بتحسن الأوضاع الأمنية عامة في تيمور – ليشتي، بفضل الجهود الجماعية لقوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة فيها ولغيرهما من أصحاب المصالح. ورغم ذلك التقدم، يرى وفد جنوب أفريقيا أن القطاع الأمني لا يزال بحاجة ماسة إلى الإصلاح الذي لا بد منه. وينبغي أن يكون إصلاح قطاع الأمن من عمل حكومة تيمور – ليشتي وبقيادتها وينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، ما زالت مهمة إعادة بناء قوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي مهمة بالغة الأهمية، وهي لصالح تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلاد. ويرحب وفد بلدي بالتقدم الملموس الذي تحقق في عملية تمحيص أفراد الشرطة الوطنية وإعدادهم. كما ترحب جنوب أفريقيا باعتزام الأمين العام إيفاد بعثة خبراء إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في الفصل الأول من عام ٢٠٠٨، لإجراء تقييم شامل لاحتياجات الشرطة الوطنية، فضلا عن إجراء التعديلات الممكنة في البعثة، لتحسين مهارات الشرطة.

ويشدد الأمين العام، عن حق، في الفقرة ٦١ من التقرير على أنه: ”بالنظر إلى التحديات المتعددة الماثلة في الأفق، فإن الأمم المتحدة في لحظة حاسمة ينبغي أن تعيد فيها تأكيد استمرار التزامها إزاء تيمور – ليشتي“. ونحن أيضا نرى أن استمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أمر أساسي للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه البلد، بما يشمل الجوانب السياسية والمؤسسية والأمنية.

ونود أن نشكر المجلس على موافقته على تمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لمدة ١٢ شهرا من أجل أن تعمل بالمشاركة مع حكومة تيمور – ليشتي على توطيد الاستقرار وتعزيز الحكم الديمقراطي والحوار السياسي وتحقيق الوفاق الوطني والاجتماعي. وقد ظهر التزام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تجاه تيمور – ليشتي في تنظيم وعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل ناجح في البلد. والآن يبقى أمامنا العمل الشاق، ألا وهو أنه يتعين الآن على البلد أن يعيد بناء ديمقراطيته ويعززها.

وبالرغم من ذلك، من الضروري بذل المزيد من الجهود للتركيز على الدور الداعم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بالنسبة للمجالات ذات الأولوية لما بعد الانتخابات، بما في ذلك تعزيز قدرات النظام القضائي، ودعم تقوية المؤسسات الأمنية ودعم الحوار والمصالحة. ومن الأهمية بالمثل أن يثبت الدعم الثنائي والدولي فائدته القيّمة في بناء القدرات وفي تعزيز القطاعات المختلفة في الدولة.

وفي ضوء العناصر التي ذكرتها من فوري وحاجة تيمور – ليشتي المستمرة إلى الاعتماد على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، تؤيد جنوب أفريقيا بقوة، في هذه المرحلة الحرجة من عمليتها لبناء الأمة، اقتراح الأمين العام. ونود مرة أخرى أن نشكر المجلس على قبوله تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا بتشكيلها وقوامها الحاليين. كما نهيب بالمجتمع الدولي، بصفة عامة، أن يواصل مساره الحالي في تيمور – ليشتي.

في الختام، نحث الحكومة والأحزاب السياسية وشعب تيمور – ليشتي على استخدام الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ووجودها في البلد. وكما ذكّرت أبناء تيمور – ليشتي إن بقاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ليس إلى ما لا نهاية. ولذلك يجب أن يستخدموه الآن بأقصى قدرتهم. ويسرني أن يتيح المجلس لشعب تيمور – ليشتي وجود البعثة لفترة الإثني عشر شهرا القادمة. ويحدونا الأمل في أن يكون وجود البعثة هناك من أجل تعزيز الديمقراطية وتقديم المساعدة لشعب تيمور – ليشتي.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام، جان – ماري غينو، ولزميلنا الممثل الدائم لتيمور – ليشتي على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين.

كما أود أن أذكر أن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به بعد قليل زميلي السلوفيني بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ومراعاة لفعالية أعمالنا، سأقرأ فقط جزءا من نص بياني؛ وقد عممت نسخا للنص الكامل للبيان.

في هذا الوقت العصيب الذي تمر به تيمور - ليشتي، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده التام لها في استعادة استقرارها. كما نود أن نشيد بالرئيس خوسيه راموس - أورتا الذي سعى بكل الوسائل للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض. ونتمنى له الشفاء العاجل.

وتعرب بلجيكا عن ارتياحها لأنه بالرغم من هذا الهجوم الذي وقع ضد رجلين يجسدان المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا، ما زالت المؤسسات التيمورية تعمل وتؤمن الاستمرارية في أداء أعمالها. وفي الماضي، أكدنا مرارا على أهمية قيام الأطراف بتشكيل جبهة متحدة في وجه التحديات التي تواجهها البلاد. وفي هذا السياق، نعرب عن ترحيبنا بالموقف الذي يتخذه البرلمان والمعارضة. ونرحب بالبيان المشترك الصادر عن جميع رؤساء الأحزاب السياسية في ١٤ شباط/فبراير، الذي أدانوا فيه معا هجمات الحادي عشر من شباط/فبراير، ووافقوا على أنه يجب إلقاء القبض على مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة.

وتعتبر هجمات الأسبوع الماضي مثالا مأساويا على الأهمية الأساسية التي يتعين أن تنفذ بها بفعالية توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة لتيمور - ليشتي التابعة للأمم المتحدة بشأن أحداث عام ٢٠٠٦. إن الإفلات من العقاب ليس حلا. ومن أكثر الأمور جدارة بالثناء أن سلطات تيمور - ليشتي قد سعت إلى إلقاء القبض على ألفريدو رينادو ومجموعته. ولسوء الحظ، فإن اتباع مسار المفاوضات لم يكتب له النجاح. ويجب بذل كل الجهود من أجل إلقاء القبض على المسؤولين عن ارتكاب الجرائم في الماضي وتقديمهم للمحاكمة. وتشكل مكافحة الإفلات من العقاب أمرا لا غنى عنه من أجل تحقيق المصالحة والسلام الدائم. وفيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في الأسبوع الماضي أيضا، يجب أن تأخذ العدالة مجراها.

ولا تزال هناك نتائج أخرى ترتبت على أزمة عام ٢٠٠٦، وهي تتطلب اتخاذ إجراء حاسم من جانب الحكومة وتقديم الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي. وقد كانت محنة مقدمي الالتماسات على وشك التوصل إلى حل لها. ونشجع تشجيعا تاما حكومة تيمور - ليشتي على مواصلة المفاوضات التي بدأتها.

ويتمثل أحد الآثار الأخرى في العدد المرتفع من المشردين؛ فهم يمثلون أكثر من ١٠ في المائة من سكان البلد. وبغض النظر عن الاعتبارات المادية، فإن عودتهم إلى قراهم الأصلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإحساس بالأمن والعدالة إزاء ما حدث أثناء أزمة عام ٢٠٠٦.

ولكن ينبغي ألا نركز على الآثار المترتبة على أزمة عام ٢٠٠٦ وحدها. ولتفادي وقوع مزيد من الأخطار، يجب أيضا التوصل إلى حل لأسباب الأزمة. ولكن أحد تلك الأسباب، كما نعلم، في ضعف المؤسسات، ولا سيما قطاع الأمن.

وفي هذا الإطار، تحتاج بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى أن تواصل تدريب الشرطة الوطنية ومراقبتها، في حين تستمر في المحافظة على القانون والنظام. ونعرب عن ترحيبنا بأن عملية نقل المسؤوليات، في هذا المجال من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى الشرطة الوطنية قد بدأت فعلا في عدد من الأحياء في ديلي. وعلاوة على ذلك، نشجع الحكومة على أن تستخدم استخداما كاملا الخبرة التي لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

في تيمور – ليشتي فيما يتعلق بالاستعراض الشامل لقطاع الأمن.

إن تنوع التحديات التي يواجهها البلد وتعددها تدعو إلى تجديد الالتزام من جانب الأمم المتحدة. وهنا، تؤيد بلجيكا تأييدا تاما تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا. ولدينا كل الثقة في أن يمكن هذا الوجود المتجدد – وهنا أقتبس ما قاله الأمين العام، وعلى حد تعبير زميلنا ممثل تيمور – ليشتي – ”لدعم حلول يتبناها التيموريون“ (S/2008/26، الفقرة ٦١).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بنما.

أود أن أبدأ كلمتي بتقديم الشكر لوكيل الأمين العام، غينو، على إحاطته الإعلامية. كما أعرب عن شكري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ممثلة بالسيد أتول كهاري، على الجهود التي تبذلها، ولجنوب أفريقيا على اهتمامها، الذي يظهر فيما اتخذته من طائفة متنوعة من الإجراءات. كما نود أن نقر بشواغل أستراليا وإندونيسيا وغيرهما من بلدان المنطقة ومساعيها خلال هذه الأوقات العصيبة التي تمر بها تيمور – ليشتي.

واليوم، نقر بالتقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور — ليشتي في عام ٢٠٠٧. ويبرز تقرير الأمين العام (S/2008/26)، ضمن أمور أخرى، عملية إجراء الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات الديمقراطية. ويمكننا أن نسرد مجالات عديدة أخرى من مجالات التقدم.

ومع ذلك، فإنه بالرغم من الهدوء الذي يسود تيمور – ليشتي في أعقاب الهجمات الأخيرة ضد ممثلين رفيعي المستوى للمؤسسات الشرعية، تبين هذه الهجمات أن هناك طريقا طويلا ينبغي أن نسلكه لتناول أسباب الصراع ومعالجتها. وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن أعضاء المجلس قد اعترفوا في السنوات الأخيرة بالنطاق الواسع للأنشطة المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، التي لا يقع أغلبها في إطار المفهوم التقليدي لحفظ السلام. إن هذا وقت مناسب لإقرار تلك الحقيقة. وينص ميثاق الأمم المتحدة على صون السلام والأمن الدوليين، بوصفه أحد أهداف المنظمة، ويعطي مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن تلك المهمة. وفي الوقت نفسه، كان الشاغل العاجل لصائغي الميثاق هو المنازعات بين الدول. وفي عالم ما بعد الحرب كان ذلك الهدف المتمثل في صون السلام يعني إحلال السلام بين الدول.

ولكن أي ميثاق تأسيسي – وميثاق الأمم المتحدة أحد المواثيق التأسيسية – ينبغي أن يتطور بالتماشي مع احتياجات العصر، وإلا فإنه لن يكون وثيقة حية وقد يصبح حبرا على ورق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يفسر الميثاق على نحو كلي. وتشمل مبادئه حماية حقوق الإنسان وتشجيع التنمية. وبالتالي ينبغي تفسير مفهومي السلام والأمن بوصفهما أمرا يتجاوز مجرد عدم وقوع الحرب أو الصراع المسلح.

إن تجربة تيمور – ليشتي تشكل نموذجا لأهمية هذا التطور المفاهيمي فيما يتعلق بحفظ السلام. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور– ليشتي لا تمثل المرة الأولى التي سعت فيها الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل في تلك المنطقة. ومن الواضح اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن أولويات ولاية البعثة في المستقبل ينبغي ألا تشمل صون السلام والأمن فحسب، بل أيضا الاهتمام بالجوانب السياسية والمؤسسية والإنسانية والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان وبالاستدامة، لأنه بدون هذه الجوانب، سيبقى إحلال السلام والأمن أمرا بعيد المنال. فتوطيد الحوار والمصالحة، وتعميق إصلاح قطاعي العدالة والأمن، وتسوية مشكلة الأشخاص المشردين داخليا وتعزيز التنمية الاقتصادية مسائل تقع ضمن العوامل المختلفة التي لا بد من التعامل معها.

وفي ذلك السياق، أود أن أؤيد وأكرر الإفادات التي أدلى بها السفير أوربينا ممثل كوستاريكا بشأن ضرورة بناء القدرات وعدم الاعتماد على الآخرين. وهو نبه بشكل خاص إلى ضرورة تعزيز قوات تيمور - ليشتي المسلحة بوصفه مسألة تتطلب النظر المتأني للغاية. وتجربة بنما وكوستاريكا تتناقض مع ذلك التوجه.

وأخيرا، أود أن أكرر أن على هذا المجلس أن يظهر التزامه نحو تيمور - ليشتي من خلال بذل جهود للتعامل مع المشاكل والمشاريع بطريقة شاملة للقطاعات المتعددة. وينبغي للمجلس في مختلف مجالات ولايته أن يكون مرنا وقويا على حد سواء وأن يقدم أهدافا واضحة ووافية لتمكين الأمانة العامة، بوصفها هيئتنا التنفيذية، من إعداد أهداف واضحة قابلة للتحقق منها ومباشرة، ويمكنها من أن تعد في نهاية المطاف الإجراءات للانسحاب المنظم والناجح.

ولا يمكن أن أنهي بياني بدون الإعراب عن تقديرنا للعمل الرائد الذي لا يمكن الاستغناء عنه الذي اضطلع به الرئيس راموس - أورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو والإعراب عن آمالنا بالشفاء العاجل للرئيس راموس - أورتا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أستراليا بإتاحة الفرصة للمشاركة مرة أخرى في مداولات مجلس الأمن بشأن تيمور - ليشتي. ونشكر المجلس على دعمه المستمر لذلك البلد. واليوم أود أن أنوه بصورة خاصة بالدور الرائد الذي تضطلع به جنوب أفريقيا، ويضطلع به السفير كومالو على وجه الخصوص.

وباسم بلدي، أود مرة أخرى أن أشكر موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الموجودين في الميدان والبلدان المساهمة بقوات في البعثة والممثل الخاص كهاري ووكيل الأمين العام غينو وفريقه الموجود هنا في المكتب الرئيسي، على القيادة التي يضطلعون بها. كما أود أن أعرب عن تقديري للبيان الذي أدلى به اليوم صديقي السفير نيلسون سانتوس، بالنيابة عن تيمور - ليشتي.

إن أستراليا تشجب الهجومين المروعين اللذين وقعا على الرئيس راموس - أورتا ورئيس الوزراء غوسماو في ٢٢ شباط/فبراير. وتمثل أعمال المسؤولين عن الهجومين اعتداء بشعا على القيادة المنتخبة ديمقراطيا لأحد أقرب جيران أستراليا، وتبرز الضعف المستمر للحالة الأمنية في تيمور- ليشتي. وقلوبنا وآمالنا مع الرئيس راموس - أورتا من أجل استمرار شفائه واستعادته الصحة التامة.

وفي الوقت نفسه، تهنئ أستراليا حكومة تيمور - ليشتي لنهجها المحترس والمدروس بشأن الحوادث التي وقعت في ١١ شباط/فبراير، الأمر الذي ساعد على ضمان أن تظل الحالة هادئة بعد وقوع الحوادث مباشرة. ونناشد شعب تيمور - ليشتي مواصلة التمسك بالسلام في هذه الأوقات الصعبة.

وكما أوضح رئيس وزراء أستراليا الأونرابل كيفن رود، العضو البرلماني، فإن أستراليا صديق دائم وجار لتيمور - ليشتي، وستظل في صدارة الجهود الدولية لمساعدة تيمور - ليشتي على أن تصبح دولة مستقرة وأكثر ازدهارا. وخلال زيارة إلى ديلي قام بها رئيس الوزراء في ١٥ شباط/فبراير، أوضح رئيس الوزراء التزام أستراليا بمواصلة الوقوف جنبا إلى جنب مع تيمور - ليشتي وبالإسهام بتقديم المزيد من المساعدة على توفير الأمن والتنمية الطويلة الأجل التي تمس الحاجة إليها.

إننا ندعم بصورة مباشرة توفير الأمن في تيمور - ليشتي من خلال قيادتنا للقوات الأمنية الدولية، فضلا عن

مساهمتنا بقوات للشرطة في شرطة الأمم المتحدة. وأود أن أنوه بالتعاون الذي لقيناه من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والشركاء الدوليين الآخرين. كما أود على وجه الخصوص أن أعرب عن تقديرنا لنيوزيلندا على مساهمتها المستمرة في القوات الأمنية الدولية.

وكما ذكرنا سابقا، إن أستراليا، بناء على طلب حكومة تيمور – ليشتي، تقدم بشكل إضافي مساعدة عسكرية ومساعدة بقوات الشرطة بغية دعم تيمور – ليشتي في التصدي للحوادث التي وقعت في ١١ شباط/فبراير. كما أن أستراليا تناقش مع تيمور – ليشتي نهجا ثنائيا طويل الأجل نحو تعزيز المؤسسات الأمنية لتيمور – ليشتي، ونتطلع إلى الاتصال الوثيق مع الأمم المتحدة والمانحين الآخرين في ذلك الصدد.

وعلى النحو الذي اعترف به السفير سانتوس اليوم، يتعين على حكومة تيمور – ليشتي وشعبها تحمل المسؤولية الأولية عن إنشاء دولة مستقرة وأكثر ازدهارا، بما في ذلك من خلال الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتطوير القطاع الخاص وتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان. وتنوه أستراليا بالالتزام المستمر لقادة تيمور – ليشتي بالتصدي لهذه التحديات، التي سارع رئيس الوزراء غوسماو إلى التأكيد عليها في أعقاب الحوادث التي وقعت في ١١ شباط/فبراير. وستكون المصالحة السياسية ودعم المؤسسات الديمقراطية من جانب جميع الزعماء السياسيين وغيرهم في تيمور – ليشتي أمرا أساسيا لضمان مستقبل ينعم بالأمن والازدهار. وذلك تحد نأمل أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي من مواصلة التصدي له، بالرغم من أنه في نهاية المطاف يقع في نطاق مسؤولية زعماء تيمور – ليشتي وشعبها. وتسلم أستراليا بأهمية الإسهام الذي تقدمه البعثة في دعم الإصلاح الديمقراطي وتوطيد الاستقرار السياسي في تيمور – ليشتي.

وتؤكد حوادث ١١ شباط/فبراير على مدى أهمية أن تواصل تيمور – ليشتي العمل على تعزيز نظامها للعدالة بوصفه أساس الاستقرار الطويل الأجل. وأي تصورات بأن يفلت مرتكبو الجرائم من العقاب تهدد بتقويض ثقة شعب تيمور – ليشتي بنظامه العدلي. وترحب أستراليا بجهود الأمم المتحدة والمانحين الآخرين لتعزيز نظام العدالة في تيمور – ليشتي وتؤيد توصية الأمين العام بمواصلة المساعي في ذلك المجال الحيوي.

وسيكون التصدي لتحديات تخلف النمو أمرا محوريا لتحقيق استقرار البيئة السياسية والأمنية في تيمور – ليشتي. وقد أشار رئيس الوزراء الأسترالي خلال زيارته إلى ديلي في ١٥ شباط/فبراير، إلى أن أستراليا تنظر في تقديم دعم إضافي لمساعدة تيمور– ليشتي على معالجة المعدلات العالية للبطالة، وخاصة بين الشباب.

وأخيرا، فإن أستراليا، بوصفها مانحا رئيسيا لتيمور – ليشتي إذ تضع في اعتبارها النطاق الواسع والمعقد للتعاون الإنمائي القائم، تتطلع إلى مواصلة العمل بشراكة مع حكومة تيمور – ليشتي وبصورة وثيقة مع الشركاء الآخرين بغية ضمان اتباع نهج منسق بعناية.

والأمر الهام بشكل خاص هو أن يواصل المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لتيمور – ليشتي في هذا الوقت. وترحب أستراليا بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، الذي يوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا مع المحافظة على المستويات الحالية للشرطة. وسيوفر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لمدة ١٢ شهرا الاستمرارية، واليقين، والأمن للبلد، وكلها أمور عظيمة القيمة. ومن الأهمية بمكان أن الأشهر الإثني عشر القادمة ستتيح فرصة قيمة لتيمور – ليشتي لكي تنفذ قراراتها الصعبة

على الطريق إلى الإصلاح، في الوقت الذي تحظى بالدعم من بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وستكون هذه سنة حاسمة الأهمية لحكومة تيمور – ليشتي للتحرك إلى الأمام صوب التصدي للتحديات والمضي قدما في إجراء الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعهدت بها. واستراليا ملتزمة بمواصلة دعمها القوي لتيمور – ليشتي في هذا الانتقال الصعب على أهميته.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يود وفد الفلبين أن يشيد بكم، الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة تقرير الأمين العام (S/2008/26) عن التطورات الحاصلة في تيمور – ليشتي، والتوصيات الواردة فيه. ونهنئ بنما على رئاستها الناجحة للمجلس. ويود وفدي أيضا أن يشكر الممثل الدائم لتيمور – ليشتي على بيانه المتعمق، ووكيل الأمين العام جان – ماري غينو على عرضه الواضح لتقرير الأمين العام.

وتشارك الفلبين الدول الأعضاء الأخرى إدانتها بأقوى عبارات ممكنة للهجومين على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في تيمور – ليشتي في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وكان هذان الهجومان، اللذان يرميان إلى زعزعة استقرار البلد، معاديين لمصالح تيمور – ليشتي وشعبها، ونالا من المكاسب التي تحققت حتى الآن في رحلة تيمور – ليشتي صوب الديمقراطية على طريق العدل والحرية والتقدم والاستقرار. ومما يبعث على ارتياحنا أن تيمور – ليشتي ظل يسودها الهدوء، على الرغم من هذا التهديد الخطير، وأن هذا العمل الآثم لم يحقق أغراضه المنشودة. ونشيد بجهود حكومة تيمور – ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة، وقوات الأمن الدولية في حفظ السلام والأمن في البلد، وإدامتهما.

وهذا العمل المؤسف يؤكد أيضا الحاجة إلى استمرار اشتراك المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في تعزيز السلام والنظام والاستقرار في تيمور – ليشتي. وما برحت بعثة الأمم المتحدة تؤدي دورها على نحو جيد جدا تنفيذا لولايتها؛ وينبغي عدم تعطيلها عن الاضطلاع بولايتها. ولا بد من الإشارة إلى أن جميع المتحاورين التيموريين أعربوا لبعثة مجلس الأمن التي زارت تيمور – ليشتي في العام الماضي وللأمين العام عن رغبتهم في بقاء البعثة في البلد. وينبغي عدم السماح بالشعور بالرضا عن الذات والإحساس الزائف بالأمن بالتقليل من الحاجة إلى البعثة. وكان في المقدور المحافظة على المكاسب التي تحققت من قبل برعاية الأمم المتحدة لو لم يخفض قوام البعثة قبل موعده منذ بضع سنوات. ويلزم استمرار بقاء البعثة للمحافظة على المكاسب ولدعم تيمور – ليشتي في التصدي للتحديات التي تنتظرها. ولهذا، تؤيد الفلبين تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا على الأقل، بالمستويات المأذون بها حاليا. وستوفر هذه الولاية الممددة لفترة ١٢ شهرا الاستمرارية والاستقرار للبعثة، وستزيل التوترات التي يتعرض لها شعب تيمور – ليشتي في كل مرة تستعرض الولاية لفترة قصيرة من الوقت. وعلاوة على ذلك، سيتيح هذا التمديد لفترة ١٢ شهرا للبلدان المساهمة بقوات الوقت المناسب والكافي للتخطيط المسبق لعمليات النشر التي ستقوم بها.

وستواصل الفلبين دعم جهود تيمور – ليشتي لبناء الدولة. وستحاول الفلبين تحسين مساهماتها بالقوات للبعثة، كما ونوعا، قدر ما تسمح به الحالة في الفلبين. الفلبين وكما ذكر من قبل، شاركت في جميع بعثات الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي منذ البداية. والفلبين هي حاليا أكبر مساهم بضباط الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومعظم هؤلاء الضباط يشاركون الآن في بعثة الأمم

المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، التي هي أكبر عملية لحفظ السلام تقودها قوات شرطة تشارك فيها الفلبين حاليا.

وبالإضافة إلى حفظ السلام، تعمل الفلبين أيضا مع جهات مانحة أخرى في مجال بناء القدرات، وبخاصة في تنمية الموارد البشرية. والفلبين على استعداد لاستكشاف مجالات أخرى للمساعدة بغية تعزيز قدرات تيمور – ليشتي ومؤسساتها. ونحث المجتمع الدولي على أن يحذو نفس الحذو.

وإذ نشرع في التفكير في المرحلة التالية من جهود بناء الدولة في تيمور – ليشتي، تود الفلبين أن تبرز النقاط التالية المطروحة في تقرير الأمين العام.

أولا، تسلم الفلبين على نحو تام بأن لقطاع الأمن أهمية حاسمة للاستقرار الطويل الأجل في البلد. وتشهد الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، وتلك التي وقعت هذا الشهر على ضرورة معالجة المشاكل في هذا المجال. ولذلك، تؤيد الفلبين استمرار العمل بغية إجراء استعراض شامل للدور المقبل والاحتياجات المقبلة لقطاع الأمن في إطار هيكل التنسيق الثلاثي المستويات المنشأ في آب/أغسطس ٢٠٠٧، والذي يشارك في قيادته رئيس الجمهورية، والبرلمان، ورئيس الوزراء. وتؤيد الفلبين أيضا جهود البعثة لتعزيز شرطة تيمور – ليشتي.

ثانيا، تسلم الفلبين بأن الشواغل الاجتماعية – الاقتصادية، وبخاصة الفقر والبطالة، لا تزال تشكل الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في تيمور – ليشتي. ومن ثم، فإنها ترحب بالتزام حكومة تيمور – ليشتي بمعالجة هذه الشواغل، كما هو وارد في ميزانيتها لعام ٢٠٠٨. وتأمل الفلبين في أن تعمل وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية، في تعاون وثيق مع حكومة تيمور – ليشتي، في دعم تنفيذ تلك الميزانية.

ثالثا، ما فتئت الفلبين تشجع الحوار بين الزعماء السياسيين لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي. فلا يمكن حل الصراعات بدون عنف وبدون تعريض التعاون للخطر إلا عن طريق تعزيز توافق الآراء على الصعيد السياسي.

رابعا، تؤكد الفلبين بقوة على أهمية ملكية تيمور – ليشتي لكامل العملية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار آراء وتطلعات ومشاعر حكومة وشعب تيمور – ليشتي في أي قرار يتخذ بشأن البلد. وتمثل الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر والزيارة التي قام بها الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر مكونات جديرة بالثناء في عملية التشاور. وينبغي تشجيع مثل هذه الزيارات.

وفي الختام، ما برحت الفلبين تؤكد وتصر على أن تيمور – ليشتي هي أحد أفضل الأمثلة على المشاريع الناجحة التي أمكن القيام بها بالجهود التعاونية المشتركة للأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الإقليمية، والشركاء الآخرين. ويجب تعزيز هذا النجاح والمحافظة عليه عن طريق استمرار يقظة المجتمع الدولي وما يقدمه من دعم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة شتغليتشن (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ فضلا عن مولدوفا، وأرمينيا، وأوكرانيا.

وأود، أولا، أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية وعلى تقييمه الصريح للحالة. ويقدر الاتحاد الأوروبي عظيم التقدير العمل القيم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ولا سيما عمل الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي السيد أتول كهاري. وأود كذلك أن أشكر الممثل الدائم لتيمور – ليشتي على بيانه اليوم.

والاتحاد الأوروبي يتابع الحالة في تيمور – ليشتي بعميق القلق، ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة محاولة اغتيال رئيس جمهورية تيمور – ليشتي، خوسيه راموس – أورتا، والهجوم على موكب رئيس الوزراء زانانا غوسماو. وهذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى تقوية تصميم الاتحاد الأوروبي القاطع على دعم الزعماء المنتخبين ديمقراطيا لتيمور – ليشتي، ودستورها، وتنميتها المستدامة، من أجل حماية مستقبلها.

لا مجال للشك في أن مرتكبي الهجومين في ١١ شباط/فبراير قد قصدوا المساس بجوهر المؤسسات الشرعية في تيمور – ليشتي وخلق وضع أمني مضطرب من شأنه أن يعرض للخطر الإنجازات التي حققتها تيمور – ليشتي منذ استقلالها. إنه لأمر مشجع، ومن ثمة علامة تقدم في العملية الانتقالية لتيمور – ليشتي فيما بعد مرحلة الصراع، أن تكون الاستجابة للأزمة من قبل الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية الكبرى، بما فيها قيادة المعارضة، إيجابية ومتماشية مع التزاماتها الدستورية. إنه أمر حيوي أن يكون الحوار الوثيق مستمرا بين الحكومة والمعارضة وأن يطرح كل التيموريين خلافاتهم جانبا ليعملوا معا لمعالجة التحديات التي تواجه بلدهم ولخلق مستقبل مستقر ومزدهر للشعب التيموري قاطبة.

كذلك يؤكد هذا الوضع أهمية الدور الداعم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وشرطة الأمم المتحدة على وجه الخصوص. ويشيد الاتحاد الأوروبي أيضا بالجهود التي تبذلها القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك تدخلها السريع لتوفير العناية الطبية الطارئة للرئيس راموس – أورتا.

وكما أكد تقرير الأمين العام، تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بعمل البرلمان ومؤسسات الدولة الأخرى، إلا أن الكثير من التحديات الحرجة لا يزال ماثلا إذ أن العديد من الأسباب الكامنة وراء أزمة أيار/مايو ٢٠٠٦ لم تعالج. ومن بين هذه الأسباب الانقسامات السياسية وضعف المؤسسات وبخاصة قوات الأمن، والفقر المنتشر على نطاق واسع، والبطالة التي أكثر ما تكون انتشارا بين الشباب، والقضية الرئيسية المتعلقة بالمشردين داخليا.

يذكر الأمين العام بنبرة إيجابية الدور الذي قام به المجتمع الدولي في دعم تيمور – ليشتي. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، عازم على مواصلة دعمه النشط لتيمور – ليشتي في مواجهة التحديات الكبيرة وبخاصة عن طريق المساعدات التي تقدمها الجماعة الأوروبية بما يفوق مبلغ ٢٠٠ مليون يورو في الالتزامات الحالية. والترفيع الوشيك لوجودنا في ديلي في شكل وفد كامل الهيئة للمفوضية الأوروبية دليل آخر على نوايا الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بشكل خاص العمل المتواصل لاستعراض الدور المستقبلي المنوط بقطاع الأمن واحتياجاته، كما أنه، نظرا لأهمية قطاع الأمن في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل، يشجع الحكومة على تنفيذ خطة إصلاح قطاع الأمن في تعاون وثيق مع البعثة والمانحين ذوي الصلة.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الجهود المبذولة حاليا بهدف تحقيق مبدأ المساءلة والعدالة فيما يخص أحداث ١٩٩٩ ونيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦، ويدعو حكومة تيمور - ليشتي إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الخاصة.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بالكامل تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى عملا بتوصية الأمين العام في تقريره. إن هذا التمديد سيساعد على ضمان الاستمرار في تحقيق مزيد من الاستقرار للبلد.

وبينما تواصل المرحلة الانتقالية في تيمور - ليشتي السير على الطريق القويم، سيظل الوضع على هشاشته واضطرابه إذا أُغفلت بعض التحديات المحددة. فهناك تحديات تتطلب مواجهة فورية: تقديم مرتكبي اعتداءات ١١ شباط/فبراير إلى العدالة، وحل مشكلة مقدمي الالتماسات، وتأمين المصالحة وتحقيق المساءلة والعدالة لضحايا العنف في السابق، وبخاصة أحداث ١٩٩٩ وأزمة ٢٠٠٦ والتخفيف من الأوضاع الشاقة للأشخاص المشردين داخليا. وهناك أيضا تحديات على المدى البعيد: أن تتفق القيادة التيمورية على رؤية موحدة للمستقبل وبناء قدرات مؤسسات الحكم الرشيد التيمورية، بما في ذلك كفاءة أداء الميزانية. والتخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل.

إن بلوغ النجاح في تيمور - ليشتي في ختام الأمر مسؤولية الشعب التيموري. والاتحاد الأوروبي، ومعه الأمم المتحدة وبقية الشركاء الدوليين، على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة التيمورية وشعبها للتغلب على التحديات الكبيرة التي تواجه بناء قدرة مؤسسات الدولة بحيث تتمكن من تعزيز السلام والديمقراطية في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد بانكس (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره بشأن تيمور - ليشتي، كما أشكر وكيل الأمين العام غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها، والسفير سانتوس على البيان الذي أدلى به هذا الصباح. وأضم صوتي إلى من سبقوني في الإعراب عن القلق البالغ الذي يساور نيوزيلندا جراء الهجومين الأخيرين في تيمور - ليشتي على الرئيس خوسيه ورئيس الوزراء. وندعو للرئيس راموس أورتا بالشفاء العاجل والتام.

إننا نشيد بشعب تيمور - ليشتي وحكومتها وبرلمانها وببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبالقوة الدولية لتحقيق الاستقرار لاستجابتهم الأولية للهجومين. ونشدد على ضرورة استمرار التعاون الوثيق بين الحكومة والبعثة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار في مجال العمليات الأمنية وفقا للإجراءات المتّبعة. ومن حسن الحظ أن كتبت النجاة لزعيمي تيمور - ليشتي المنتخبين ديمقراطيا، ولكن الهجومين أظهرا بوضوح أن تيمور - ليشتي لا تزال هشة وأن الإنجازات التي تحققت مؤخرا عرضة للانتكاس.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة التوصيات التي قدمها الأمين العام بتجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى. ومن المهم بالنسبة للأمم المتحدة أن تظهر بوضوح التزامها المستدام تجاه تيمور - ليشتي لأسباب عملية من جهة، ومن جهة أخرى لبعث رسالة مطمئنة إلى شعب تيمور - ليشتي. وتساهم نيوزيلندا بأفراد في البعثة كما في القوة الدولية لتحقيق الاستقرار وستواصل ذلك.

وترحب نيوزيلندا بالتقدم الذي أحرزته حكومة تيمور - ليشتي وبخاصة إجراء الانتخابات بنجاح. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة تيمور - ليشتي في تحقيق هذه الإنجازات. ولكننا مع هذا، مثلنا في ذلك مثل آخرين اليوم، نلاحظ أن هناك عددا من المسائل الهامة تنتظر الحسم،

بما في ذلك مستقبل قوات الأمن والأشخاص المشردين داخليا وأتباع رينادو ومقدمي الالتماسات. وعلاوة على ذلك، ستحتاج تيمور – ليشتي إلى دعم طويل الأجل من المجتمع الدولي لتتمكن من التغلب على التحديات التي تتمثل في الفقر والبطالة وضعف المؤسسات.

وتؤيد نيوزيلندا الاحتفاظ بالأرقام الحالية لأفراد قوة الشرطة إدراكا منها أن الوضع لا يزال هشا رغم التحسن الذي طرأ عليه عموما. إن وجود شرطة الأمم المتحدة يشكل عامل ردع هام لتجنب عودة العنف. وتحتاج البعثة للقدرة على القيام بالدورين الرئيسيين المنوطين بها وهما توفير الأمن وفي الوقت ذاته دعم استمرارية الإصلاح وإعادة بناء قوة الشرطة عن طريق بناء القدرات والتدريب. إن كلا الدورين يكتسيان أهمية مماثلة بالنسبة لاستقرار تيمور – ليشتي مستقبلا. كما يجب إيلاء اهتمام خاص للمهارات المطلوبة لأفراد شرطة الأمم المتحدة والطريقة التي تستخدم بها مهارات هؤلاء الأفراد. وتأمل نيوزيلندا أن تساعد الزيارة المرتقبة لمستشار إدارة عمليات حفظ السلام لشؤون الشرطة على تحديد الطرق الكفيلة بتعزيز شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض عملية تسليم مواقع الشرطة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لضمان استعدادها لتولي مسؤولياتها.

ولا تزال نيوزيلندا عند اعتقادها أن إصلاح القطاع الأمني أمر في غاية الأهمية لضمان استقرار تيمور – ليشتي على المدى البعيد. إن دور البعثة في هذا المجال بالغ الأهمية. وتشجع نيوزيلندا البعثة على مضاعفة جهودها للتعاون مع تيمور – ليشتي بغية إيجاد النهج المناسب لدعمها لإضفاء الصفة المؤسسية على قوات الأمن التيمورية وتعزيزها. إن وجود خطة واحدة مترابطة يلتزم بها كل أصحاب المصلحة كفيل بضمان نتيجة جيدة ومستمرة لتلك العملية.

وثمة مجالات أخرى عديدة تتطلب من البعثة والمجتمع الدولي مساعدة تيمور – ليشتي ليتسنى لذلك البلد الناشئ الوقوف على قدميه. ويجئ تعزيز قطاع العدالة في مقدمة الأولويات. ولا بد من بذل كل الجهود لمحاربة مفاهيم الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، ينبغي التنفيذ الكامل لكل التوصيات الصادرة عن لجنة التحقيق حول أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦.

كذلك يجب، في خط مواز للجهود الأخرى، معالجة التحديات المتنوعة الأشكال والمتمثلة في مواجهة التخلف الإنمائي والفقر. وستواصل نيوزيلندا تقديم المساعدة عن طريق برامجها الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتقف نيوزيلندا على أهبة الاستعداد للقيام بواجبها كشريك إقليمي وصديق لتيمور – ليشتي. وإننا نواصل تقديم دعمنا وتشجيعنا لقادة وشعب تيمور – ليشتي وللممثل الخاص للأمين العام، أتول كهاري ولفريق البعثة. ونيوزيلندا لا تزال عند التزامها بالتعاون مع المجتمع الدولي لتقديم المساعدة لتيمور – ليشتي. ونشكر مجلس الأمن على دعمه المستمر كما نشكر جنوب أفريقيا على قيادتها في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تدين اليابان بشدة الهجمات الأخيرة على الرئيس خوسيه راموس – أورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو، التي قصد منها عرقلة عملية بناء الدولة من خلال استعمال العنف. ولا يمكن القبول بعودة أعمال العنف تلك. ونتمنى للرئيس راموس – أورتا الشفاء العاجل. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للممثل الخاص، السيد أوتول كهاري ولفريقه في الميدان على تفانيهم في ظل الظروف الصعبة.

ومنذ مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في العام الماضي، أجرى البلد جولتي انتخابات ناجحتين، وأنجز البرلمان عملية لوضع الميزانية الأولى من خلال الحوار البناء بين جميع الأطراف. وكان من دواعي الاغتباط أن نلاحظ تعافي البلد من الانتكاسة الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٦ وتقدمه الثابت نحو الحكم الديمقراطي.

لذلك، كان أسفنا أشد حينما شهدنا الهجمات الآثمة على قادة الحكومة المنتخبين ديمقراطيا. وفي الوقت ذاته، كان جديرا ببالغ الثناء رد حكومة تيمور – ليشتي الفوري بطريقة فعالة على الحالة الناشئة، وفقا للدستور، بالإضافة إلى محافظة الشعب على الهدوء والنظام العام. وهذا دليل على أن جهود بناء الدولة قد حققت تقدما ثابتا.

ويشير تقرير الأمين العام إلى مجالات تحسن في تحقيق الاستقرار المستدام. إلا أن أحداث يوم الاثنين الماضي تدلل على أن الحالة في تيمور – ليشتي ما زالت هشة، وتتطلب مواصلة الدعم من جانب المجتمع الدولي، في حين تؤدي بعثة الأمم المتحدة دورا أساسيا لا غنى عنه. ولذلك، تؤيد اليابان أن يتخذ المجلس قرارا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة ١٢ شهرا أخرى.

إن بناء قوة شرطة وطنية محترفة في تيمور – ليشتي يمثل خطوة أساسية نحو استعادة الثقة بالحكومة. ويسعدنا أن بعثة الأمم المتحدة قد استكملت عملية التمحيص لجميع الضباط المسجلين. وبدأت الحكومة وبعثة الأمم المتحدة بمناقشة إمكانية النقل التدريجي لمسؤوليات الشرطة إلى قوات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

إننا نشيد باستعداد الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي لتولي المزيد من المسؤولية عن الأمن في بلدها. ولكن عملية نقل المسؤولية، بطبيعة الحال، لا بد أن تتم بعد التقييم المتأني لمستوى قدرة قوات الشرطة الوطنية ومدى ثقة الشعب والمجتمع بها. ونحن نرحب بنية الأمين العام إيفاد بعثة خبراء إلى بعثة الأمم المتحدة لتقييم احتياجات الشرطة الوطنية والتعديلات اللازمة المحتملة على تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

واليابان ملتزمة بدعم كل جهد لبناء السلام والتنمية في تيمور – ليشتي، كما أنها تولي أهمية بالغة للنهوض بالجهود الدولية لدعم أنشطة بناء السلام في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. وجرى تأكيد هذا الالتزام مجددا في البيان الأخير لرئيس الوزراء فوكودا، وكذلك من جانب وزير الخارجية، السيد كومورا. وقد أكد كلاهما على أن اليابان يجب أن تؤدي دورا مسؤولا في المجتمع الدولي بوصفها أمة معززة للسلام، وأعربا عن الأمل في أن تصبح اليابان مركز تنسيق للعالم لجمع المعرفة والخبرات في بناء السلام ولتدريب القائمين ببناء السلام.

ولهذا الغرض، تقدم اليابان الدعم لجهود بناء السلام في أنحاء العالم، وشرعت في برنامج رائد لتدريب خبراء بناء السلام في اليابان وبلدان آسيوية أخرى. وستواصل اليابان بذل أقصى الجهود للاضطلاع بمسؤوليتها بوصفها رئيسة لجنة بناء السلام.

ويقتضي توطيد السلام تقدما ثابتا في الانتعاش الاقتصادي والتنمية. وينبغي التصدي لتحديات بناء السلام بطريقة كلية. فبينما نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، من الأساسي أن نتذكر على الدوام أهمية عنصر بناء السلام في ذلك البلد.

ولكي يكون تعافي تيمور – ليشتي أكثر نجاحا، لا بد من توسيع قاعدة المانحين لكي يستفيد البلد من الدعم الدولي الواسع النطاق. وبصفة خاصة، ينبغي لنا منح الأولوية لإيجاد فرص عمل للشباب وتشجيع الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص.

وقد وقفت اليابان إلى جانب تيمور – ليشتي حكومة وشعبا وستستمر بذلك، وفي إظهار تضامنها مع جهود البلد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد جان – ماري غينو، على تقييمه الشامل وتحليله الدقيق جدا للحالة في تيمور – ليشتي. وأود كذلك أن أشكر السفير نلسون سانتوس على بيانه، والسفير كومالو على اهتمامه الشديد وقيادته المثمرة في المسائل المتعلقة بتيمور – ليشتي.

وتؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا للتو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أكرر تأكيد إدانتنا للهجمات على الرئيس خوسيه راموس – أورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو، وأن أعرب عن تمنياتنا بالشفاء العاجل لرئيس تيمور – ليشتي. وقد دللت الأحداث الأخيرة مرة أخرى، وعلى نحو مثير، على الحالة الهشة في تيمور – ليشتي. ولكن على الرغم من تلك الأعمال المؤسفة، فإن الحالة العامة في البلد في هذه المرحلة ما زال يسودها الهدوء.

ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، وبجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على تفانيهم القيم الذي لا يكل فيما يتعلق بالحالة العامة للأمن والاستقرار في البلد. وينبغي اتخاذ إجراءات فعالة للقبض على مرتكبي الهجمات التي وقعت في ١١ شباط/فبراير. وفي الوقت نفسه، لا بد من إجراء تحقيق عاجل وشامل في تلك الأحداث.

وفي ظل الظروف الحالية، فإننا نشجع الحكومة والأحزاب السياسية والشعب في تيمور – ليشتي على مضاعفة الجهود لتوطيد الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. والتوافق السياسي ضرورة أساسية لحل عدد من المسائل الرئيسية. فحالة المشردين داخليا، المقدر عددهم بـ ٠٠٠ ١٠٠ شخص واحدة من تلك المسائل. إننا نكرر التأكيد على ضرورة تأمين عودة هؤلاء المشردين داخليا وإعادة توطينهم في مجتمعاتهم الأصلية. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان تسوية وضع ما يناهز ٦٠٠ من مقدمي الالتماسات من قوات الدفاع التيمورية بطريقة سلمية.

كما أننا نؤمن بأن العدالة تمثل عنصرا أساسيا في المصالحة الوطنية الطويلة الأجل. ولهذا الغرض، تدعم البرتغال بقوة الجهود الجارية لتحقيق المساءلة إزاء أحداث عام ١٩٩٩، ونيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، بما يتفق مع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة الخاصة للتحقيق.

والبرتغال لديها التزام ثنائي دائم حيال تيمور – ليشتي، وهي بلد مانح رائد في عدد كبير من المجالات، بما فيها الحكم والإدارة العامة والعدالة والتعليم وإصلاح القطاع الأمني. وبالإضافة إلى ذلك، نحن ملتزمون بقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، حيث نساهم بوحدة شرطة مشكلة من أفراد الدرك البرتغالي، وندعم ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بنشاط في كل المجالات.

ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، سعت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة تيمور – ليشتي، إلى تعزيز الاستقرار، والنهوض بالحكم الديمقراطي، والحوار السياسي والوئام الاجتماعي. ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي أجريت في عام ٢٠٠٧، كانت خطوة في الاتجاه الصحيح ضمن عملية توطيد المؤسسات الديمقراطية في تيمور – ليشتي.

إن إعادة بناء الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي، بصفة خاصة، ومواصلة عملية التمحيص والتدريب، تشكل عاملا هاما من شأنه أن يسهم في استعادة الحياة الطبيعية التي طال انتظارها وتطلع شعب تيمور – ليشتي إليها. وفي هذه الأثناء، هناك حاجة لاستمرار وجود عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتأمين إنفاذ القانون حتى يعاد تشكيل الشرطة الوطنية.

ولذلك، فإننا نرحب بنية الأمين العام إيفاد فريق إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في المستقبل القريب من أجل تقييم قدرات الشرطة الوطنية وتقديم اقتراحات بشأن اتخاذ إجراءات تكيف محتملة في عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

إن استمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي ضرورة أساسية من أجل مواصلة التصدي للتحديات الماثلة أمام ذلك البلد، مع الاحترام الكامل للخيارات التيمورية. وتؤيد البرتغال بقوة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا إضافية، لتأمين استمرارية العمل على توطيد السلام، والديمقراطية والتنمية في تيمور — ليشتي على نحو كاف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، في مستهل بياني، أن أعرب للسفير نلسون سانتوس، عن تعهدنا المستمر بدعم بلده والتضامن معه.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام، جان – ماري غينو، على عرضه الشامل بشأن الحالة في تيمور– ليشتي، والسيد أتول كهاري [عطاء الخير] وفريق موظفيه، على تفانيهم في تقديم المساعدة للحكومة التيمورية.

وأعبر عن تقديرنا للسفير كومالو على ما اضطلع به من دور ريادي في إدارة عمل الفريق الرئيسي.

وتدين البرازيل بشدة الهجومين اللذين وقعا في ١١ شباط/فبراير على الرئيس خوسيه راموس – أورتا، ورئيس الوزراء، زنانا غوسماو. وقد أعرب الرئيس لولا عن تمنياته القلبية بالشفاء العاجل للرئيس راموس – أورتا، وأكرر اليوم الإعراب عن تلك التمنيات.

إن الهجومين اللذين وقعا على رئيسي الدولة والحكومة في تيمور – ليشتي يشكلان اعتداء على المؤسسات الديمقراطية للبلد. والبرازيل ترفض جميع أشكال العنف كطريقة لحل الخلافات السياسية، وتؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق المصالحة الحقيقية إلا من خلال الديمقراطية والحوار. ونحن على ثقة بأن الحكومة التيمورية، بالمساعدة القيمة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ستنجح في الحفاظ على النظام العام والاستقرار في البلد. وأن الطريقة النموذجية التي استجابت بها مؤسسات وشعب تيمور – ليشتي لأحداث ١١ شباط/فبراير تستحق الثناء.

وما انفكت الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي في تعمير تيمور – ليشتي من خلال تقديم المساعدة في العديد من القطاعات الحساسة، بما في ذلك الأمن. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل عملها في تيمور – ليشتي ما دامت الحكومة التيمورية تطالب بوجودها من أجل توطيد دعائم دولة ديمقراطية ومجتمع معتمد على نفسه. وفي ذلك الصدد، تؤيد البرازيل تماما التوصية التي قدمها الأمين العام المتعلقة بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لسنة إضافية.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي ما زالت تواجهها تيمور – ليشتي، أحرز تقدم هام في عدة مجالات، مثل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكما ذكر السيد

غينو والسفير نلسون سانتوس، تكتسي الجهود التي يبذلها الرئيس راموس – أورتا لتعزيز المصالحة وكفالة إيجاد بيئة جامعة وتشاركية، أهمية حاسمة، وينبغي متابعتها باستمرار. ونشيد بما أُحرز من تقدم في إعادة بناء المؤسسات التيمورية، لا سيما الشرطة والقضاء. واستطاعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي الاضطلاع بالمهمة المسندة إليها لضمان إنفاذ القانون، وأيضا تعزيز الجهود الرامية إلى دعم تدريب الشرطة الوطنية وتطويرها المؤسسي. لكن، كما قد تشير إلى ذلك أحداث ١١ شباط/فبراير، ربما ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان الأمن العام للجميع.

ويظل هناك العديد من المسائل الملحة. فمحنة الأشخاص المشردين داخليا، البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، الذين يتعين إدماجهم في المجتمع، تشكل تحديا إنسانيا خطيرا. وتتطلب تلك المسألة اهتماما فوريا وجهدا منسقا يشمل إجراءات وطنية فضلا عن الدعم الدولي.

وتلتزم البرازيل التزاما تاما بتحقيق التنمية والاستقرار في الأجل الطويل في تيمور – ليشتي. وتربط بين البلدين، البرازيل وتيمور – ليشتي، علاقات قوية تتجاوز اللغة المشتركة. فمن خلال أكثر من ١٢ برنامجا للتعاون الثنائي التي يجري تنفيذها. حاليا، تقدم البرازيل المساعدة لتيمور – ليشتي في مجالات مثل التعليم، والعدالة، والأمن. وقد قام الرئيس راموس – أورتا ووزراء من حكومته، بمن فيهم الوزير زكارياس دا كوستا، بزيارة رسمية إلى البرازيل في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وفي تلك المناسبة، أعاد رئيسا الدولتين التأكيد على الأهداف المشتركة المتمثلة في تعزيز التعاون بين البلدين. ويتجلى مثال ملموس على ذلك في وضع خطة لتدريب المدعين العامين التيموريين، وتتمثل مبادرة هامة أخرى في إنشاء فريق عامل لإعداد مشروع قانون لتنفيذ العقوبات العسكرية و قانون العقوبات العسكرية في تيمور – ليشتي. وخلال زيارة الرئيس راموس – أورتا، أعلنت البرازيل أيضا عن مرحلة جديدة من برنامج تدريب الشرطة العسكرية في تيمور – ليشتي. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على مشروع ثالث هام يمزج بين الأمن والتنمية الاجتماعية. ووقعت الحكومتان على مذكرة تفاهم يوفّر بموجبها التدريب المهني بسجن بيكورا. وسيساعد هذا التدريب السجناء على تطوير مهارات تجارية قد تثبت أهميتها لإعادة إدماجهم في المجتمع. كما ننوي إنشاء مركز تدريبي لموظفي السجون.

وتعتقد الحكومة البرازيلية أن تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في تيمور – ليشتي يتطلب وضع برامج إنمائية سليمة وشاملة. وكما شدد على ذلك الأمين العام، لدى سكان تيمور – ليشتي توقعات كبيرة بإيجاد حلول للتحديات العديدة التي يواجهها بلدهم، بما في ذلك الفقر، والبطالة وغيرهما من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وتلتزم البرازيل بالمشاركة في جهد جماعي فعال، على الصعيد الثنائي وعلى صعيد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، لمساعدة التيموريين على التغلب على هذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد غينو ليجيب على الأسئلة التي طرحت.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): في هذه الساعة المتأخرة، أود فقط أن أسجل في البداية امتنان الأمم المتحدة لما أبداه المجتمع الدولي من التزام قوي إزاء تيمور – ليشتي، وهو ما تجلى بشكل واضح تماما خلال هذه الجلسة. ونعرب عن بالغ التقدير لدعم مجلس الأمن. ونعرب عن بالغ التقدير لدعم الجيران وجميع الدول التي تكلم ممثلوها هذا الصباح، والتي تضطلع بدور حاسم جدا في توفير الأمن وتقديم المساعدة الإنمائية لتيمور – ليشتي.

ولاحظت خلال هذه الجلسة عدد المتكلمين الذين شددوا على أهمية الحوار السياسي وتوافق الآراء في تيمور –

ليشتي. وفي واقع الأمر، قاد الرئيس راموس - أورتا شخصيا ذلك الحوار خلال اجتماعي ١٧ كانون الثاني/يناير و ٧ شباط/فبراير، اللذين ذكرتهما في إحاطتي الإعلامية. ويشكل هذا الحوار السياسي، فعلا، الأساس لحل المسائل القصيرة الأجل التي ناقشناها هذا الصباح، مثل الأشخاص المشردين داخليا، ومقدمي الالتماس، والفارين، والتحديات على الأمد الطويل، مثل إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز القضاء، وبطبيعة الحال، كما شدد على ذلك عدد من المتكلمين، التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها تيمور - ليشتي. وبالتالي، من المشجع تماما أن نرى توافقا قويا في الآراء هنا بشأن ما تحتاج إليه تيمور - ليشتي من أجل مواصلة شراكتنا مع ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد أختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.